الباب الخامس

من أوجه نقد الرّوايات، وأقوال أئمّة الجرح والتّعديل، عند الحافظ الذّهبي رحمه الله

وفيه فصلان:

الفصل الأول: من أوجه نقده للروايات.

الفصل الثاني: من أوجه نقده لأقوال بعض أئمّة الجرح والتّعديل





الفصل الأول

من أوجه نقد الرّوايات عند الحافظ الذّهبي

وفيه أربعة مباحث:

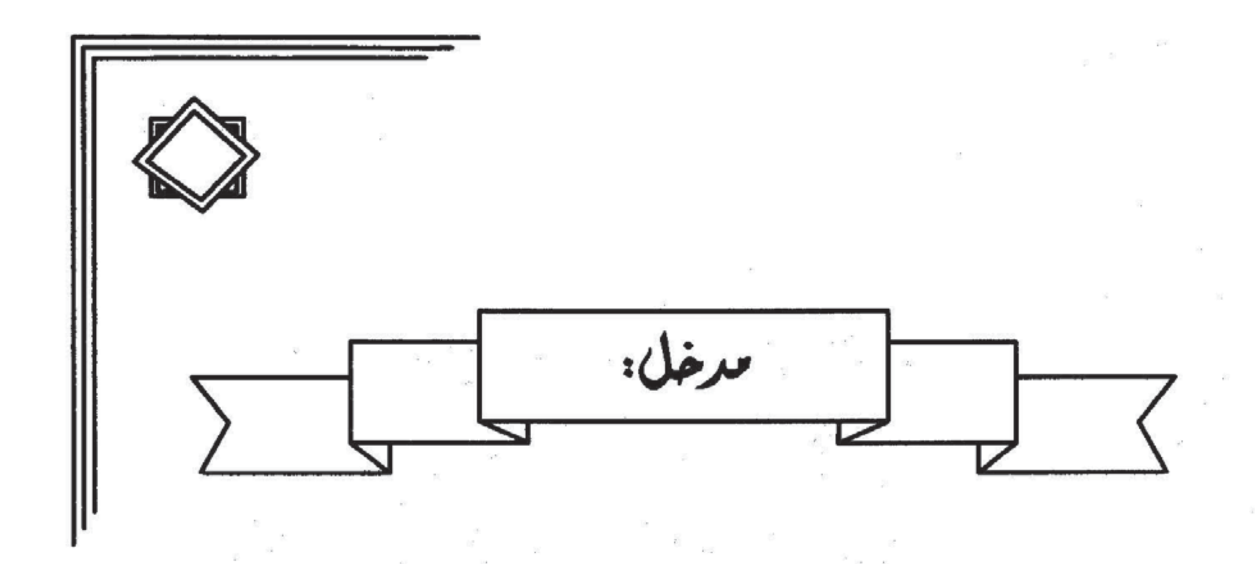
المبحث الأول: نقده للروايات من جهة إسنادها.

المبحث الثاني: نقده للروايات من جهة متنها.

المبحث الثالث: نقده للروايات من جهة الإسناد والمتن معاً.

المبحث الرابع: نقده للروايات بمعارضتها بأرجح منها.





قد كان الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ من المعتنين بالنّقد كلّ العناية بحيث أصبح النّقد يحتلّ مكاناً بارزاً في كتبه، واهتمّ به غاية الاهتمام في كتابه «سير أعلام النبلاء» واعتبره جزءاً أساسيّاً من ضوابطه في دراسة تراجم الرّجال والحكم عليها جرحاً وتعديلا.

ولم يقتصر الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ على نوعٍ واحدٍ من أنواع النّقد، ولم يُعْنَ بمجالٍ واحد من مجالاته فقط، بل تعدّدت أوْجُهُه عنده، وتباينت طرقه لديه[1]، فتارةً يقوم نقده للرّوايات على النّظر في أسانيدها، وتارةً أخرى بالنّظر إلى متونها، ومرّةً بالنظر إلى الأمرين معا، وأحياناً ينظر إلى عدم صحّة الإسناد مع معارضة الرّواية بأرجحَ منها، وأحياناً يُوَجّه الرّواية، ويخرّجها تخريجاً مطابقاً للواقع.

وبيان هذه الوجوه في المباحث التالية:

المبحث الأول
نقده للرّوايات من جهة إسنادها

يتجلى هذا الوجه في الأمثلة التالية:

١ ـ في ترجمة «شهر بن حوشب أبي سعيد الأشعري الشامي» (١٠٠هـ وقيل غير ذلك) قال أبو خيثمة: حدّثني يحيى بن أبي بُكير، قال: حدّثني

(١) انظر «الذّهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص٤٤٥ ـ ٤٤٦).

أبي قال: «دخل شهر بن حوشب بيتَ المال فأخذ خَرِيطةً من دراهم، فقال فيه الشّاعر:

لقد باع شهرٌ دينَه بخريطةٍ فمن يَأمَنُ القرّاءَ بعدك يا شَهْرُ»[1]

قال الحافظ الذّهبي ـ معقّباً على هذه الرّواية ـ: «إسنادها منقطع، ولعلّها وقعت، وتاب منها، أو أخذها متأوّلاً أنّ له في بيت مال المسلمين حقا. نسأل الله الصَّفْح»[2].

وقد تقدّم بيانُ ضعف هذه الرّواية بالتفصيل[3].

ويلاحظ أنّ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ نَقَد هذه الرّوايةَ من جهة إسنادها، فحكم عليه بالانقطاع، ثمّ وَجَّهَ مَتْنَهَا بِبَيان أنّ هذه الحادثةَ إن صحّ وقوعُها ليس فيها ما يُوجِب إسقاطَ عدالة شَهر بن حَوشب، والطّعنَ في أمانته، إذْ يصحّ حملُها على كونه أخذ ما أخذ من بيت المال متأوّلاً أنّ له في بيت مال المسلمين حقاً، أو يكون قد تاب بعدها وأناب. والله أعلم.

٢ ـ ما جاء في ترجمة «عكرمة، مولى ابن عباس أبي عبدالله المدني» (ت١٠٥هـ) قال مصعب بن عبدالله الزّبيري ـ رحمه الله ـ: «كان عكرمة يرى رأى الخوارج، وادّعى على عبدالله بن عباس أنّه كان يرى رأي الخوارج»[4].

فعلّق الذّهبي على ذلك بقوله: «هذه حكاية بلا إسناد»[5].

ثمّ ذكر قول أبي خلف عبدالله بن عيسى الخرّاز عن يحيى البكّاء: سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتّق الله ويحك يا نافع، ولا تكذِب عليّ كما كَذَب عكرمة على ابن عبّاس، كما أحلّ الصَّرْف وأسلم ابنه صيرفِيّاً»[6].

---

(١) «العلل ومعرفة الرّجال» (٣/٢٦ ـ ٢٧)، و«تاريخ دمشق» (٨/١٤٣ ـ ١٤٤).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/٣٧٥).
(٣) انظر ذلك في مبحث (لا عبرة بجرح لا يصح نقله عن قائله).
(٤) «التاريخ» لابن أبي خيثمة (٣/١٠٧/ب) وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٧٩).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٢).
(٦) «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٧٩).

فعلّق على ذلك قائلا: «البكّاء واهٍ»[1].

٣ ـ وفي ترجمة «محمّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزّهري المدني» (ت١٢٥هـ) قال عثمان الدّارمي: حدّثنا موسى بن محمّد البلقاوي: سمعت مالكاً يقول: حدّث الزّهري بمئة حديث، ثمّ التفت إليّ فقال: «كم حفظت يا مالك؟» قلت: «أربعين، فوضع يده على جبهته، ثمّ قال: «إنا لله، كيف نقص الحفظ»[2].

فقال الحافظ الذّهبي ـ ناقداً هذه الرّوايةَ ـ: «موسى ضعيف»[3].

فهذه الحكاية ضعيفة جدّاً؛ فموسى بن محمّد هو ابن عطاء الدمياطي المقدسي، كذّبه أبو زرعة وأبو حاتم، وموسى بن سهل الرملي[4].

وقال العُقيلي: «يحدث عن الثّقات بالبواطيل في الموضوعات»[5].

وقال ابن عَدي: «منكر الحديث، ويسرق الحديث»[6].

٤ ـ وفي ترجمة «إسماعيل بن زكريا بن مرة الخُلْقاني الأسدي» (ت١٧٣هـ) قال العُقيلي: حدّثنا محمّد بن أحمد، قال: حدّثني إبراهيم بن الجنيد، قال: حدّثني أحمد بن الوليد بن أبان، قال حدّثني حسين بن حسن، قال: حدثني خالي إبراهيم، قال: سمعت إسماعيل الخُلْقَاني يقول: «الذي نادى من جانب الطور عبده: عليّ بن أبي طالب»، قال: وسمعته يقول: «هو الأوّل والآخِر: عليّ بن أبي طالب»[7].

قال الحافظ الذّهبي: «إسنادها مظلم، فلعلّ إسماعيل هذا آخَرُ زنديقٌ غير الخُلقاني»[8].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٢).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٣٣).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) انظر ذلك في «الجرح والتّعديل» (٨/ ١٦١).

(٥) «الضعفاء» (٤/ ١٦٩).

(٦) «الكامل» (٦/ ٣٤٧)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢١٩).

(٧) «الضعفاء» (١/ ٧٨).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٧٦).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «إسنادها مظلم، ولعلّ إسماعيل شَقُوصاً هذا آخر، زنديق لعين غير صاحب الترجمة، فإنّ هذا الكلام لا يَصدر من رافضي، فضلاً عن مسلم مبتدع[2]، أو أنّه قال، ثمّ تاب وجدّد إسلامه، أو أنّ الرّاوي كَذَبَها».

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «هذا السّند مظلم، ولم يصحّ عن الخُلقاني هذا الكلام فإنّ هذا من كلام زنديق».

وأحمد بن الوليد بن أبان، وشيخه حسين بن حسن، وإبراهيم خال حسين، لم أقف على تراجمهم، ولعلّ ذلك سبب قول الحافظ الذّهبي: «إسنادها مظلم». والله أعلم.

وكلام الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في تلك المصادر الثّلاثة في نقد هذه الحكاية وبيان عدم صحّة نسبتها إلى إسماعيل أولى بالتّقديم، والاعتماد من قوله في «من تُكُلِّم فيه وهو موثّق»[4]: «ثقة مصنّف، وهو شيعي يقال عنه كلام في الغلو لا يصدر من مسلم...»؛ فإنه في هذا الموطن لم يُبَيِّن وهاءَ ما نُسِب إليه، وإن كان صدَّره بصيغة التّمريض إلاّ أنّ ذلك لا يغني عن التّصريح بوهن تلك الرّواية لشناعتها وقُبحها. ثمّ إنّه وصفه بكونه شيعيّاً، مما يدلُّ على أنّه في هذا الموضع أعطى تلك الحكاية شيئاً من الاعتبار، بينما خلت تلك المراجع السّابقة من وصفه بذلك، ولم أقف على من نعته بذلك من الأئمّة، وقد أعرض عنها أيضاً في رسالته «الرّواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد»[5] بل اقتصر على قوله فيه: «من أقران هشيم، حديثه في الكتب الستة، وهو صدوقٌ». ولهذا أعرض عنها الحافظ ابن حجر، لما لخّص أقوال الأئمة فيه بقوله: «صدوقٌ يخطيء قليلا...»[6]، فلم ينعته بالتّشيع. والله أعلم.

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ١٧٠ ـ ١٨٠هـ ص٣٨).

(٢) كذا وردت العبارة في المطبوع، ولعلها: (فضلا عن مسلم مُتَّبِع). والله أعلم.

(٣) (٢٢٩/١).

(٤) (ص٤٥).

(٥) (ص٦٤).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص١٠٧).

٥ ـ وفي ترجمة «إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم بن عُليَّة البصري» (ت١٩٣هـ) روى الخطيب بسنده، عن خَلَف بن محمّد الخيّام، أخبرنا سهل بن شاذويه قال: سمعت علياً ـ يعني ابن خشرم ـ يقول: قلت لوكيع: «رأيت ابن علية يشرب النّبيذ حتى يُحْمَل على الحمار يحتاج من يردّه إلى منزله»، فقال وكيع: «إذا رأيت البصريَّ يشرب فاتّهمْه، وإذا رأيت الكوفيَّ يشرب فلا تَتَّهمه»، قلت: «وكيف؟!» قال: «الكوفيّ يشربه تديُّناً، والبصريّ يتركه تديّناً»[1].

قال الحافظ الذّهبي ـ ناقداً هذه الرّواية ـ: «وهذه حكاية غريبة، ما علمنا أحداً غَمَزَ إسماعيل بِشرب المسكر قط...»[2].

وفي سند هذه الحكاية: خلف بن محمّد الخيّام، قال الخليلي: «كان له حفظ ومعرفة، وهو ضعيف جداً، روى في الأبواب تراجمَ لا يُتابَع عليها، وكذلك متوناً لا تُعرَف. سمعت ابن أبي زرعة، والحاكمَ أبا عبدالله الحافظيْن يقولان: كتبنا عنه الكثير ونبرأ من عهدته، وإنما كتبنا عنه للاعتبار»[3].

٦ ـ وفي ترجمة «بقيّة بن الوليد بن صائب الكلاعي الحمصي» (ت١٩٧هـ) قال ابن عَدي: ثنا عبدالله بن محمّد بن إسحاق، قال: سمعت بركة بن محمّد يقول: كنا عند بقيّة في غرفة. فسمع النّاس يقولون: لا، لا. فأخرج رأسه من الرّوزنة[4] وجعل يصيح معهم: «لا، لا». فقلنا له: يا أبا محمّد، سبحان الله أنت إمام يُقتدى بك!» فقال: «اسكت هذا سنة بلدنا»[5].

قال الحافظ الذّهبي ـ مُبَيِّناً وهاءَ هذه الحكاية ـ: «بركة واهٍ»[6].

ولا ريب أنّ هذه الحكاية لو صحّت لكان فيها ما يخلّ بالمروءة، وصدورُ مثل ذلك عن رجلٍ عاميٍّ لا ينبغي، فكيف بعالمٍ من علماء

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٣٧).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١١٧).
(٣) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (٣/ ٩٧٢ ـ ٩٧٣).
(٤) الروزنة: الكوة، انظر «لسان العرب» (١٣/ ١٧٩)، مادة (رزن).
(٥) «الكامل» (٢/ ٧٢).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٣١).

الحديث، فجديرٌ بمثل هذه الحكاية أن تحظى بنقد الحافظ الذّهبي، والتّعليق عليها بما يُبِين شدّةَ وهائها وسقوطَها.

وبركة بن محمّد هو أبو سعيد الحلبي، قال فيه عبدان الأهوازي: «. . .أنا قد رأيت بركة هذا بحَلَب، وتركتُه على عَمْد، ولم أكتب عنه، لأنه كان يكذب»[1].

وقال ابن حِبَّان: «كان يسرق الحديث، وربما قَلَبَه، وإذا أُدْخِل عليه حديثٌ حدّث به، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»[2].

٧ ـ وفي ترجمة «علي بن الجعد بن عبيد البغدادي» (ت٢٣٠هـ) قال أبو يحيى النّاقد سمعت أبا غسان المروزي: كنت عند علي بن الجعد فذكروا حديث النّبي ﷺ أنّه قال للحسن: «إن ابني هذا سيد» فقال: «من جعله سيدا؟!»[3].

فقال الذّهبي ـ معلّقاً على هذا ـ: «أبو غسّان لا أعرف حاله، فإن كان قد صدق فلعلّ ابن الجَعْد قد تاب من هذه الورطة، بل جَعله سيِّداً على رغْم أنف كلِّ جاهل، فإنّ من أصرّ على مثل هذا من الردّ على سيِّد البشر، يَكْفُر بلا مَثْنَوِيّة، . . .»[4].

وقد تقدّم ذكر تعليق الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ على هذه الرّواية بطوله، وبيان حالِ علي بن الجعد، وأنّه شيعي جَلْدٌ يتكلّم في بعض الصّحابة، كعثمان بن عفّان، وابن عمر، ومعاوية، ـ رضي الله عنهم ـ، ويقول بخلق القرآن حتى منع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ابنَه عبدَ الله من الكتابة عنه، وضَرَب على حديثه[5].

---

(١) «الكامل» (٢/ ٤٧).

(٢) «كتاب المجروحين» (١/ ٢٠٣)، وانظر «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤).

(٣) «الضعفاء» (٣/ ٢٢٥)، وانظر ما تقدم في (ص٣٧٠/ الهامش رقم٥) للوقوف على اختلاف ألفاظ هذه الرّواية في بعض المصادر وأثر ذلك في توجيهها.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٦٤).

(٥) انظر ما تقدم في (ص٣٦٨ وما بعدها).

المبحث الثاني
نقده الرّوايات من جهة متنها

ومن أمثلة ذلك ما ياتي:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عَمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله السَّهمي القرشي» (ت١١٨هـ) قال محمّد بن عثمان بن أبي شيبة: وسألت عليّاً، عن عَمرو بن شعيب؟ فقال: «ما روى عنه أيوب، وابن جُريج فذلك كلّه صحيح، وما روى عَمرو عن أبيه، عن جدّه، فذلك كتابٌ وجده فهو ضعيفٌ»[١].

فعلّق الحافظ الذّهبي على هذه الحكاية بقوله: «هذا الكلام قاعدٌ قائمٌ»[٢].

وفي قول الحافظ الذّهبي: «هذا الكلام قاعدٌ قائمٌ» دَلالةٌ على اضطراب رواية محمّد بن عثمان بن أبي شيبة فيما حكم به، ابن المديني على عمرو بن شعيب، من جهة تصحيح كلّ ما رواه أيوب وابن جريج عن عمرو، وهو يشمل ما رواه عن أبيه، عن جدّه وغيرَه بدلالة قوله: «فذلك كلّه صحيح»، ثمّ قال بعد ذلك: «وما روى عمرو عن أبيه عن جدّه فذلك كتاب وجده فهو ضعيف».

فهذا نقضٌ لحكمه السّابق بصحّة جميع ما رواه أيوب، وابن جريج عن عمرو، فأشار الحافظ الذّهبي إلى هذا المعنى بنعت الرّواية بوصفين متضادّين، وهما القعود والقيام معاً.

ثمّ إنّ الرّواية ليست صحيحة من جهة متنها، وذلك لمخالفتها روايتين أُخْرَيين، وهما:

أ ـ رواية الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ حيث قال: «رأيت أحمد بن حنبل، وعليّ بن عبد الله، والحميديَّ وإسحاقَ بن إبراهيم، يحتجّون بحديث عَمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه»[٣].

---

(١) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص١٠٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٩).

(٣) «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، وفيه (الحميد) والتصويب من «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤).

ب ـ ورواية يعقوب بن شيبة حيث قال: سمعت عليّ بن المديني يقول: «قد سمع أبوه شعيب من جدّه عبدالله بن عمرو... وعَمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح»[1].

وفي هاتين الرّوايتين تصريح باحتجاج علي بن المديني، بترجمة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والحكم باتصالها، وثِقَةِ عَمرو بن شعيب وصحّة كتابه عنده.

فإذا انضاف إلى هذه المخالفة ذلك التناقضُ السّابقُ ذكرُه، ترجّح القول بعدم صحّة متن هذه الرّواية عن عليّ بن المديني ـ رحمه الله ـ. والله أعلم.

٢ ـ وقال في ترجمة «الحسن بن علي بن الحسن بن الحسين الخِلَعي المصريّ الشافعيّ» (ت٤٩٢هـ): «وذكر ابن رفاعة أنّه سمع من الحبّال، وأنّه أتى إلى الخِلَعي، فطرده مدّة، وكان بينهما شيءٌ أظنّ من جهة الاعتقاد».

ثمّ قال الذّهبي: «فهذه الحكاية منكرة؛ لأنّ أبا إسحاق الحَبَّال كان قد مُنِع من التّحديث قبل موته بسنوات، ويصبو ابن رفاعة عن إدراك الأخذ عنه قبل ذلك»[2].

والحكاية قد ساقها الحافظ الذّهبي بحروفها في ترجمة «عبدالله بن رِفاعة بن غَدِير السّعدي المصريّ» (ت٥٦١هـ) قال: قال حمّاد الحرّاني: حكى لي ابنُ رِفاعة قال: «كنت يتيماً، وكان الخِلَعي يؤويني، فمررت يوماً بجامع مصر، فجلست في حلقة حديث، وسمعت جزءاً، فسألت من ذا الشّيخ؟ فقيل: هو الحبّال. فعدت إلى الخِلَعي فأخبرته فعنّفني، وطردني، وكان بينهما شيءٌ أظنّه من جهة الاعتقاد، فلم أَعُدْ إلى الحبّال، ولم أظفر بما سمعت منه»[3].

وأبو إسحاق الحبّال هو إبراهيم بن سعيد بن عبدالله النّعماني مولاهم

---

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٣/ ٦٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٧٧).

(٣) «المصدر نفسه» (٢٠/ ٤٣٦).

المصري الشافعي المتوفى سنة٤٨٢هـ. وقد تقدّم ذكرُ الحافظ الذهبي مَنْعَ الدّولة العُبيدية أبا إسحاق الحبال من التّحديث، وتخويفَهم إيّاه، وتهديدَه بالقتل إن هو خالف أمرَهم، وحدّث أحداً من الوافدين عليه، فبقي في بيته لا يحدِّث أحداً حتى وافته المَنيَّة[1].

وقال الذّهبي: «...سماع قاضي المارستان[2] منه في سنة ستّ وسبعين[3]، وبعد ذلك مُنِع من التّحديث...»[4].

وأمّا ابن رفاعة فمولده كان في سنة ٤٦٧هـ[5]، وعلى هذا يكون عمره قبل منع الحبال من التحديث تسع سنين؛ فمثله يمكنه السّماعُ من أبي إسحاق الحبّال قبل المنع. والله أعلم.

٣ ـ وفي ترجمة «أبي بكر بن العربي محمّد بن عبدالله بن محمّد بن عبدالله الأندلسي الإشبيلي المالكي» (ت٥٤٣هـ) قال الذّهبي: «قرأت بخط ابن مَسْدي في «معجمه» أخبرنا أحمد بن محمّد بن مفرج النباتي، سمعت ابن الجدّ الحافظ وغيره يقولون: حضر فقهاءُ إشبيلية: أبو بكر بن المرجَّى، وفلان، وفلان، وحضر معهم ابن العربي، فتذاكروا حديثَ المغفر، فقال ابن المرجّى: «لا يُعرَف إلاّ من حديث مالكٍ عن الزّهري»، فقال ابن العربي: قد رويته من ثلاثةَ عشرَ طريقاً غير طريق مالك، فقالوا: أَفِدْنا هذا. فوعدهم، ولم يُخْرِجْ لهم شيئاً. وفي ذلك يقول خَلَف بن خير الأديب:

يا أهلَ حمص[6] ومن بها أوصيكمُ ... بالبرّ والتقوى وصيّةَ مُشفقِ

---

(١) انظر ما تقدم في (ص٢٧٦).
(٢) هو: الشيخ الإمام، مسند العصر أبو بكر محمّد بن عبد الباقي بن محمّد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري البغدادي المتوفى سنة ٥٣٥هـ انظر ترجمتة في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٣ ـ ٢٨).
(٣) أي: وأربع مئة.
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٠١).
(٥) انظر «المصدر نفسه» (٢٠/ ٤٣٥).
(٦) المراد بحمص هنا إشبيلية، فإنها تسمى أيضاً: حمص. انظر «معجم البلدان» (١/ ١٩٥).

فخذوا عن «العَرَبِيّ» أسمارَ الدُّجى وَخُـذُوا الـرِّوايـةَ عـن إمـام مُـتَّـقِ
إنّ الـفـتـى حُـلْـوُ الـكـلام مـهـذّب إن لم يجدْ خبراً صحيحاً يَخْلُقِ[1]

فقال الحافظ الذّهبي ـ عَقِيبَ هذه الحكاية ـ: «هذه حكاية ساذجة لا تدلّ على تعمّد، ولعلّ القاضي ـ رحمه الله ـ وَهِم، وسَرَى ذهنُه إلى حديثٍ آخر، والشّاعر يَخْلُقُ الإفكَ...»[2].

وقد أثبت ابن حجر هذه الحكاية، وردّ على ابن مَسْدِي طعنَه في ثبوتها، ثمّ بَيّن أنّ الصّواب في القضيّة مع ابن العربي، ولم يكن واهماً فيما ذكره، وأنّ الذين اتّهموه هم المخطئون في ذلك، فقال: «... وحاصلُها: أنّهم اتّهموا ابن العربي في ذلك ونسبوه إلى المجازفة. ثمّ شرع ابن مَسْدِي يَقدح في أصل القصّة، ولم يُصب في ذلك، فراوي القصّة عدلٌ متقن، والذين اتّهموا ابن العربي في ذلك هم الذين أخطؤوا لقلّة اطلاعهم، وكأنّه بَخِل عليهم بإخراج ذلك لما ظهر له من إنكارهم وتعنّتهم. وقد تَتَبّعت طرقَه [يعني حديث المغفر]، ووقفت على أكثر من العدد الذي ذكره ابن العربيّ ـ ولله الحمد ـ، فوجدتّه من رواية اثني عشر نفساً غير الأربعة التي ذكرها شيخنا [يعني العراقي]، وهم: (ثمّ عدّهم بأسمائهم، ومصادر رواياتهم)»[3].

المبحث الثالث
نقده للروايات من جهة الإسناد والمتن معاً

من أمثلة ذلك:

١ ـ وفي ترجمة «محمّد بن عجلان أبي عبدالله القرشي المدني» (ت١٤٨هـ) قال أبو محمّد الرّامَهُرمُزي: حدّثنا عُبيد الله[4] ثنا القاسم بن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٠٢).
(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٣) «فتح الباري» (٤/ ٥٩ ـ ٦٠) شرح كتاب الصيد ـ باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام.
(٤) كذا في المطبوع من كتاب المحدث الفاصل، وفي «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢١) و «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٤٥) «عبد الله» مكبراً.

نصر قال: سمعت خلف بن سالم يقول: حدّثني يحيى بن سعيد قال: قدمت الكوفة وبها ابن عجلان، وبها من يَطلب الحديث، مليح بن وكيع، وحفص بن غياث، وعبدالله بن إدريس، ويوسف بن خالد السّمتي، فقلنا: نأتي ابنَ عَجلان، فقال يوسف بن خالد: «نَقْلِب على هذا الشّيخ حديثَه ننظر فهمَه»، قال: فقلبوا؛ فجعلوا ماكان «عن سعيد»: «عن أبيه»، وما كان «عن أبيه»: «عن سعيد»، ثمّ جئنا إليه، لكن ابن إدريس تورّع وجلس بالباب، وقال: «لا أستحلّ»، وجلست معه، ودخل حفص، ويُوسف بن خالد، ومليح، فسألوه فَمَرّ فيها، فلمّا كان عند آخر الكتاب انتبه الشّيخ فقال: «أَعِد العَرْضَ»، فعرض عليه، فقال: «ما سألتموني عن أبي فقد حدّثني سعيد به، وما سألتموني عن سعيد فقد حدّثني به أبي»، ثمّ أقبل على يوسف بن خالد فقال: «إن كنت أردت شَيْني وعَيْبي فَسَلَبَك الله الإسلامَ»، وأقبل على حفص فقال: «ابتلاك الله في دِينك ودُنياك»، وأقبل على مليح فقال: «لا نَفَعَك الله بعلمك». قال يحيى: «فمات مليح فلم ينتفع به، وابْتُليَ حفصٌ في بدنه بالفالج، وبالقضاء في دينه، ولم يمت يوسف حتى اتّهم بالزندقة»[1].

قال الذّهبي ـ ناقداً هذه الحكايةَ ـ: «فهذه الحكاية فيها نظر، وما أعرف عبدالله هذا، ومليح لا يُدرى من هو، ولم يكن لوكيع بن الجرّاح ولدٌ يَطلب أيّام ابن عجلان، ثمّ لم يكن ظَهَر لهم قلْبُ الأسانيد على الشّيوخ، إنما فُعِلَ هذا بعد المئتين»[2].

ونقد الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ لهذه الحكاية من جهة إسنادها، ومتنها واضحٌ من كلامه؛ فأمّا من جهة إسنادها، فبجهالة عبدالله راويها عن القاسم بن نصر.

وأمّا من جهة المتن فمن وجهين:

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص٣٩٨ ـ ٣٩٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢١).

الأول: التّشكيك في وجود شخصٍ يُدعى مليح بن وكيع، حيث لم يكن يعرف له ذكرٌ في كتب التراجم، وأمّا وكيع الإمام فلم يُذكر له ولدٌ يطلب الحديث أيّام محمّد بن عجلان، بل إنّ ذلك غير ممكن تصوّره، فوكيع ولد سنة ١٢٩هـ[١]، أي: قبل موت ابن عجلان بتسع عشرة سنة فقط، إذ كانت وفاته في سنة ١٤٨هـ[٢]. فوكيع قد كان صغيراً أيّام ابن عجلان فهو نفسه يبعد حدوث تلك الواقعة معه فكيف ذلك بولده.

الثاني: من النّاحية التاريخية لمرحلة ظهور قلب الأسانيد على الشّيوخ لاختبار ضبطهم وحفظهم، فإنّ هذا المنهج لم يكن متّبَعاً قبل القرن الثاني الهجري.

وهذا النّقد من الحافظ الذّهبي لهذه الرّواية، قاضٍ على ما جاء في كتابه «ميزان الاعتدال»[٣] من اعتباره هذه الحكايةَ دليلاً على جودة ذكاء ابنِ عجلان فقال: «ومع كون ابن عجلان متوسّطاً في الحفظ، فقد ورد ما يدلُّ على جودة ذكائه...». ثمّ ساق الحكاية.

٢ ـ وفي ترجمة «محمّد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني» (ت١٥٢هـ) قال العُقيلي: حدّثني الفضل بن جعفر، حدّثنا عبد الملك بن محمّد، حدّثنا سليمان بن داود، قال لي يحيى بن سعيد القطّان: أشهد أن محمّد بن إسحاق كذّاب» قال: قلت: وما يُدريك؟ قال: قال لي وُهيب بن خالد، فقلت لوهيب: «ما يُدريك؟»، قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت لمالك بن أنس: «ما يُدريك؟» قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت لهشام بن عروة: «وما يُدريك؟» قال حدّث عن امرأتي فاطمة ابنة المنذر،

---

(١) انظر «تاريخ بغداد» (٤٩٧/١٣).

(٢) انظر «الطبقات» (القسم المتمم ص٣٥٦)، و «سير أعلام النبلاء» (٣٢٢/٦).

(٣) (٦٤٥/٣).

دخلت عليّ وهي بنت تسعِ سنين، وما رآها حتى لقيت الله عزّ وجلّ»[1].

فقال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ منتقداً هذه الرّواية سنداً ومتناً ـ: «معاذ الله أن يكون يحيى وهؤلاء بدا منهم هذا بناءً على أصلٍ فاسد واه، ولكن هذه الخرافة من صَنْعة سليمان، وهو الشّاذكوني ـ لا صَبَّحه الله بخيرٍ ـ فإنّه مع تقدّمه في الحفظ متَّهم عندهم بالكذب. وانظر كيف سلسل الحكاية.

ويبين لك بطلانها، أنّ فاطمة بنت المنذر لما كانت بنت تسع سنين، لم يكن زوجها هشام خُلِق بَعْد، فهي أكبر منه بنيّف عشرة سنة[2]، وأَسْنَدُ منه؛ فإنّها روت... عن أسماء بنت أبي بكر[3]، وصحّ أن ابن إسحاق سمع منها، وما عرف بذلك هشام. أفبمثل هذا القول الواهي يُكَذَّب الصّادق؟! كلاّ والله! نعوذ بالله من الهوى والمكابرة، ...»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «هذه حكاية باطلة، وسليمان الشّاذكوني ليس بثقة، وما أدخلت فاطمة على هشام إلاّ وهي بنت نيّف وعشرين سنة، فإنّها أكبر منه بِنَحْوٍ من تسع سنين، وقد سمعتْ من أسماء بنت الصّدّيق، وهشامٌ لم يسمع من أسماء مع أنّها حدّثتها، وأيضاً فلمّا سمع ابن إسحاق منها كانت قد عَجَّزَتْ وكبرت، وهو غلام، أو هو رجلٌ من خلف السّتر فإنكار هشام بارد».

ويبدو واضحاً، أن الشّاذكوني اعتمد في وضع هذه الأُخْلُوقة على ما صحّ، عن هشام بن عروة من إنكاره على ابن إسحاق سماعَه من زوجه

(١) «الضعفاء» (٤/ ٢٤).

(٢) في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٢٦٦) قال هشام بن عروة: «كانت أكبر مني بثلاث عشر سنة»، وفي «جمهرة نسب قريش» للزبير بن بكار (ص٢٦٠) أنها أكبر من هشام باثنتي عشر سنة.

(٣) انظر «الطبقات» (٨/ ٤٧٧).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٩ ـ ٥٠).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٥٩٢).

فاطمة بنت المنذر، وتكذيبه إيّاه، فاستغلّ الشّاذكوني هذه الحادثة، وبنى عليها حكايةَ تكذيب يحيى بن سعيد، ووُهَيب بن خالد، ومالكٍ، لابن إسحاق.

لكن الحافظ الذّهبي وجّه قصّة سماعَ ابن إسحاق من فاطمة في غير ما موضع، من ذلك أنّه لما نقل قولِ عليّ المديني: سمعت سفيان وسُئل عن محمّد بن إسحاق ـ قيل له: لِمَ لم يَرْوِ أهل المدينة عنه؟ قال سفيان: «جالستُ ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة، وما يتّهمه أحدٌ من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئاً»، قلت لسفيان: كان ابن إسحاق جالَسَ فاطمة بنت المنذر؟ فقال: «أخبرني ابن إسحاق أنّها حدّثته وأنّه دخل عليها»[1].

علّق الذّهبي على ذلك قائلاً: «هو صادقٌ في ذلك بلا ريب»[2].

ثمّ ذكر روايةً أخرى، عن عبدالله بن أحمد بن حنبل: حدّثنا أبو بكر بن خلاّد الباهلي: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سمعت هشام بن عروة يقول: «يحدِّث ابنُ إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، والله إنْ رآها قطّ»[3].

فقال الذّهبي: «هشامٌ صادقٌ في يمينه، فما رآها، ولا زعم الرّجل أنّه رآها بل ذكر أنّها حدّثته، وقد سمعنا من عدّة نسوةٍ وما رأيتُهن، وكذلك روى عدّةٌ من التّابعين عن عائشة، وما رأوا لها صورةً أبداً»[4].

وقال يحيى بن سعيد: قلت لهشام بن عروة: «ابن إسحاق يحدِّث عن فاطمة بنت المنذر»، فقال: «أهو كان يصل إليها»[5].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٢١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤١٤)، وانظر أيضاً «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٢٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤١٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٤)، وانظر «كتاب التاريخ» لابن أبي خيثمة (تسمية القبائل ص٤٦٨)، «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٣).

قال الحافظ الذّهبي: «ويحتمل أن تكون إحدى خالات ابن إسحاق من الرّضاعة فدخل عليها، وما علم هشام بن عروة بأنّها خالة له أو عمّة»[1].

وهذه التّوجيهات هي اللائقة لحال ابن إسحاق وهشام معاً؛ فيكون ابن إسحاق صادقاً في روايته عن فاطمة زوج هشام، وهشامٌ أيضاً صادق في إخباره عن عدم أخذ ابن إسحاق من زوجه بحسب علمه ومعرفته، لا بحسب واقع الحال، فلا يُكَذَّب فيما قال في حقّ ابن إسحاق ولا يُقبَل تكذيبه إيّاه.

وهذا هو موقف الأئمّة قبل الحافظ الذّهبي، فلم يحكم أحدٌ بتكذيب ابن إسحاق بناءً على قول هشام بن عروة، ولذلك لما ذكر عبدالله بن أحمد لأبيه، ما حكاه يحيى بن سعيد القطّان من إنكار هشام بن عروة على ابن إسحاق روايتَه عن امرأته، قال الإمام أحمد: «وما يُنكِر هشام؟! لعلّه جاء فاستأذن عليها فأذنت له ـ أحسبه قال ـ ولم يَعلم»[2].

قال الحافظ الذّهبي: وقال بعض الأئمّة: الذي يُذكر عن هشام بن عروة من قوله: «كيف يَدخل على امرأتي؟» لوصحّ هذا من هشام لجاز أن تكتب إليه، فإنّ أهل المدينة يرون الكتابَ جائزاً، لأنّ النّبي ﷺ كتب لأمير السريّة كتاباً، فقال له: «لا تقرأه حتى تبلغ موضع كذا وكذا»، فلما بلغه قرأه وعمل به[3]. وكذا الخلفاء والأئمّة يَقْضُون بكتاب بعضهم إلى بعض، وجائزٌ أن يكون سمع منها، وبينهما حجاب، في غيبة زوجها»[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٥٠).

(٢) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٢٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤١٤)، وفيه: «ولم ينكر...».

(٣) أخرجه البخاري ـ معلقاً ـ في «صحيحه» كتاب العلم ـ باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم (١/ ١٥٣ ـ ١٥٤)، وانظر «فتح الباري» (١/ ١٥٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤١ ـ ٤٢).

ثمّ علّق على هذا بقوله: «ذاك الظنّ بهما، كما أخذ خلقٌ من التّابعين عن الصّحابيات، مع جواز أن يكون دخل عليها، ورآها وهو صبيٌّ فحفظ عنها، مع احتمال أن يكون أخذ عنها حين كبرت وعَجّزت، وكذا ينبغي، فإنّها أكبر من هشام بأزيد من عشر سنين؛ فقد سمعت من جدّتها أسماء، ولما روت لابن إسحاق كان لها قريبٌ من ستين سنة»[1].

وخلاصة ما ذكره الحافظ الذّهبي في كيفية سماع ابن إسحاق، من فاطمة زوج هشام بن عروة أربعةَ احتمالات، وهي:

أ ـ أن يكون سمع منها في حال صباه؛ لأنّها أكبر من هشام بن عروة بأزيد من عشر سنين.

ب ـ أو يكون سمع منها وهو رجلٌ من وراء حجاب.

ج ـ أو تكون فاطمة إحدى خالاته أو عَمّاته من الرّضاعة، فيدخل عليها ويسمع منها، ولم يعلم بذلك هشام.

د ـ أو يكون سماعُه من بعدما كَبُرَتْ وعَجَّزَت.

وزاد من نقل عنه الحافظ الذّهبي من الأئمّة احتمالاً خامساً، وهو أن تكون قد كتبت إليه لجواز التحمّل بالمكاتبة عند أهل المدينة.

٣ ـ وفي ترجمة «شريك بن عبدالله القاضي النخعيّ الكوفي» (ت١٧٨هـ) قال الحافظ الذّهبي: «روى أبو داود الرّهاوي أنّه سمع شريكاً يقول: «عليٌّ خيرُ البشر فمن أبى فقد كفر»[2].

ثمّ قال: «ما ثبت هذا عنه، ومعناه حق، يعني: خير بشر زمانه، وأمّا خيرهم مطلقاً فهذا لا يقوله مسلم»[3].

بل المعنى أيضاً غير صحيح؛ فإنّ قوله: «فمن أبى فقد كفر» باطل،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٢).
(٢) «الكامل» (٤/ ١٠).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٠٥).

فإنّه لم يقل أحدٌ معتبر القول بتكفير من أبى تفضيل عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ على غيره من أهل زمانه.

٤ ـ وفي ترجمة «عبد الرزاق بن همام بن نافع الصّنعاني» (٢١١هـ) قال محمد بن نعيم: وسمعت أبا أحمد الحافظ يقول: سمعت أبا حامد بن الشرقي ـ وسُئل عن حديث أبي الأزهر عن عبد الرّزاق عن معمر في فضائل علي ـ فقال أبو حامد: «هذا حديثٌ باطل، والسبب فيه أنّ معمراً كان له ابن أخٍ رافضي، وكان معمر يُمَكِّنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلاً مَهِيباً لا يقدر عليه أحدٌ في السّؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرّزاق في كتاب ابن أخي مَعمر»[1].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ معلّقاً على ذلك ـ: «هذه حكاية منقطعة، وما كان مَعمر شيخاً مغفلاً يَرُوج هذا عليه، كان حافظاً بصيراً بحديث الزّهري»[2].

وحكم الذّهبي على هذه الحكاية بالانقطاع، من جهة أنّ أبا حامد بن الشّرَقي لم يلق مَعمراً فلا بدّ من إظهار الواسطة فيما أخبر به عن معمر ليُعرف حالُها.

وأمّا من جهة المتن، فلأنّ ذلك التّخريج يؤدّي إلى اتّهام معمر بالغفلة، وعدم الضّبط حتى راج عليه الحديث الباطل، ولم يقدر أن يَتَبَيَّن أنّه ليس من سماعاته عن الزّهري، وهذا يردّه واقع حال معمر من كونه حافظاً بصيراً بحديث الزّهري ـ رحمه الله ـ.

وهذا نقدٌ من الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ لمتن هذه الحكاية بعد أن نقد إسنادها، فمضمون الحكاية كافٍ لردّها وإبطالها. والله أعلم.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٤/٤٢)، وفيه: (سمعت أبا حامد الشرقي) بسقوط كلمة (ابن)، والاستدراك من «تهذيب الكمال» (١/ ٢٦٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٧٦).

المبحث الرابع
نقده للرّوايات بمعارضتها بأرجح منها

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عكرمة بن مولى ابن عباس البربري» (ت١٠٥هـ) قال أبو خَلَف عبدالله بن عيسى الخرّاز عن يحيى البكّاء: سمعت ابن عمر يقول: اتقّ الله، ويحك يا نافع، ولا تكذب علي كما كَذَب عكرمة على ابن عبّاس...»[١].

قال الذّهبي ـ عقيب ذلك ـ: «البكّاء واهٍ»[٢].

وروى ابن أبي خيثمة هذا القول من وجه آخر، فقال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن أيوب بن يزيد، قال ابن عمر لنافع: «لا تكذبْ عليَّ كما كَذَب عكرمةُ على ابن عبّاس»[٣].

وأيوب بن يزيد لم أقف له على ترجمة.

ثمّ عارض الحافظ هذه الرّواية، برواية أرجح منها وأصحّ، وهي ما روى إبراهيم بن سعد عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، أنه كان يقول لِبُرد مولاه: «يا بُرْد لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس»[٤].

وقال إسحاق بن عيسى بن الطباع: سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أنّ ابن عمر قال لنافع: «لا تكذب علي كما كذب عكرمة، على عبدالله بن عباس، قال: «لا، ولكن بلغني أنّ سعيد بن المسيب قال ذلك لبُردِ مولاه»[٥].

(١) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٧٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٢).

(٣) «التاريخ» (٣/ الورقة ١٠٧/ ب).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥)، و«التاريخ» لابن أبي خيثمة (٣/ الورقة ١٠٧/ ب)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٨٠).

(٥) «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

قال الذّهبي: «هذا أشبه، ولم يكن لعكرمة ذكرٌ في أيّام ابن عمر، ولا كان تصدّى للرّواية»[1].

وقد حمل ابن حِبّان ـ رحمه لله ـ لفظ (الكذب) في كلام سعيد بن المسيب على معنى (الخطأ) كما هي لغة أهل الحجاز[2].

٢ ـ وفي ترجمة «موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي مولاهم الأسدي» (ت١٤١هـ) قال ابن سعد: «وكان ثقةً قليلَ الحديث»[3].

قال الحافظ الذّهبي: «كذا هنا، وقال في موضعٍ آخر[4]، وهو أشبه: «كان ثقةً ثبتاً كثيرَ الحديث»[5].

٣ ـ وفي ترجمة «يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاريّ المدني» (ت١٤٣هـ) قال أبو سعيد الحنفي: سمعت يزيد بن هارون يقول: «حفظت ليحيى بن سعيد ثلاثةَ آلاف حديث، فمرضت مرضة فنسيت نصفها، فقال فتى من القوم: رويداً، ليتك مرضت الثّانية فنسيتها كلّها، فنستريح منك»[6].

ثمّ في موضع آخر[7] نقل عن أحمد العجلي: قال يزيد بن هارون: قلت ليحيى بن سعيد: «كم تحفظ؟» قال: «ست مئة، سبع مئة».

قال الذّهبي: «هذا يُوضح لك ضعف القول المارّ عن يزيد، ولا كان يحيى بن سعيد عنده ثلاثة آلاف حديث قط»[8].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٢).

(٢) انظر «الثقات» (٦/ ١١٤).

(٣) «الطبقات» (القسم المتمم ص٣٤٠).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١١٨)، ولم أقف عليه في النسخة المطبوعة من «الطبقات».

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١١٥).

(٦) «المصدر نفسه» (٥/ ٤٧٤).

(٧) «المصدر نفسه» (٥/ ٤٧٥).

(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

ونص رواية العجلي كما في ترجمة يزيد بن هارون هو قوله: «لقي يحيى بن سعيد الأنصاري، وروى عنه نحواً من مئة حديث وسبعين حديثاً، لقيه بالحيرة، وكان يحيى بن سعيد قاضياً على الحيرة.

قال أبو مسلم: قلت له: من استقضاه؟ قال: بعض بني أميّة ثمّ لقيه يزيد. وكان جدّ يحيى من أصحاب النّبي ﷺ، وكان يحيى رجلاً صالحاً، قلت له: كم يحفظ؟ قال ست مئة، سبع مئة»[1].

وقول العجلي، في يزيد بن هارون: «لقي يحيى بن سعيد وروى عنه نحواً من مئة حديث وسبعين حديثا» يؤكّد ضعف الرّواية السّابقة، ويؤيّد كلام الحافظ الذّهبي.

ثمّ إنّ سوق الذّهبي لكلام العجلي، صريحٌ في أنّ يزيد بن هارون هو سائل يحيى بن سعيد عن قدر محفوظه، والجواب من يحيى نفسه، بينما ظاهر نص الرّواية كما في الثّقات له يدلُّ على أنّ السّائل هو أبو مسلم بن أحمد بن عبدالله العجلي، رواي كتاب الثّقات عن أبيه، يسأل أباه في ذلك، والجواب للعجلي. والله أعلم.

٤ ـ وفي ترجمة «هشام بن حسّان القردوسي البصريّ» (ت١٤٨هـ): قال علي بن الحسن الهسنجاني: نا نعيم بن حماد: قال سمعت ابن عيينة يقول: «أتى هشامٌ بن حسّان عظيماً بروايته عن الحسن»، قيل لنعيم: لِم؟ قال: «لأنّه كان صغيراً»[2].

قال الحافظ الذّهبي: «هذا فيه نظر، بل كان كبيراً، وقد جاء أيضاً عن نُعيم بن حمّاد، عن سفيان بن عُيينة، قال: «هشامٌ أعلم النّاس بحديث الحسن»، فهذا أصحّ»[3].

وما استدلّ به الحافظ الذّهبي في كون هشام أخذ عن الحسن وهو

---

(١) «الثقات» (٢/ ٣٦٩).

(٢) «الجرح والتّعديل» (٩/ ٥٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٥٧).

كبير ليس بظاهر؛ إذ كونه أعلم النّاس بحديث الحسن، لا يلزم منه أنّه أخذ عن الحسن وهو كبير، لجواز أن يتقن المحفوظ في الصّغر، ويكون بعد ذلك أعلمَ به من غيره، وخصوصاً أنّه جاور الحسن عشر سنين كما أخبر هو بذلك عن نفسه[1].

ثمّ إنّ الحافظ الذّهبي لو ذكر الرّواية بتمامها لاتّضح الأمرُ، إذْ جاء نصّها هكذا:

«كان هشام أعلم بحديث الحسن من عمرو بن دينار، لأنّ عَمرو بن دينَار لم يسمع من الحسن إلاّ بعد ما كبر»[2].

هكذا روى علي بن الحسن الهسنجاني، عن نُعيم بن حمّاد، عن سفيان بن عُيينة، وليس فيه إطلاقُ كونه أعلم النّاس بحديث الحسن، وإنما الموازنة بينه وبين عَمرو بن دينار.

ومفهوم لفظ الرّواية أنَّ هشاماً سمع من الحسن في حال شبابه، وقوّة حافظته فأتقن سماعه بخلاف عَمرو بن دينارٍ الذي لم يسمع من الحسن إلاّ في حال كبره.

لكن يمكن أن يُقال: إنّ المخالفة الواقعةَ في الرّوايتين عن نُعيم بن حمّاد هي من جهة قول سفيان في الأولى: «أتى هشام بن حسّان عظيماً بروايته عن الحسن»، فهذا القول يوحي بتليين روايته عن الحسن، وظاهره مخالفٌ للرّواية الثانية عن سفيان نفسِه من شهادته لهشام بأنّه أعلمُ بحديث الحسن من عَمرو بن دينار، ولا يكون ذلك إلاّ بالإكثار مع الإتقان.

ولم يُفصح سفيان بن عيينة، عن مراده بالعظيم الذي أتى به هشامٌ في روايته عن الحسن، وتفسيره بأنّه كان صغيراً في الحسن، إنمّا هو من نعيم، لا من سفيان. ويمكن أن يكون المراد به ما يذكر عن هشام من تدليسه

---

(١) انظر «الجرح والتّعديل» (٩/٥٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٤ ـ ٥٥).

أحاديثَ عن الحسن سمعها من حوشب بن مسلم الثقفي الذي كان من كبار أصحاب الحسن[1].

٥ ـ وفي ترجمة «عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدني» (ت١٨٤هـ) نقل الحافظ الذّهبي عن أحمد بن زهير أبي خيثمة قوله: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: «ابن أبي حازم ليس بثقةٍ في حديثه عن أبيه»[2].

فتَعَقَّبه بقوله: «كذا جاء هذا! بل هو حجّة في أبيه وغيره»[3].

وهو يشير بهذا القول إلى ما عارض هذا التقييد من الإطلاق الوارد في رواية ابن أبي خيثمة نفسه عن ابن مَعِين قال: «عبد العزيز بن أبي حازم ثقة صدوقٌ، ليس به بأس»[4].

وقد ذكر الحافظ الذّهبي هذه الرّواية مقتصراً على لفظ «صدوقٌ»[5].

٦ ـ وفي ترجمة «عمر بن هارون بن يزيد بن جابر الثقفي مولاهم البلخي» (ت١٩٤هـ) قال أبو حاتم بن حِبَّان: «وكان ابن مهدي حسن الرّأي فيه»[6].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ «هذه رواية قتيبة عن ابن مهدي، وقد روى غير واحدٍ عنه أنّه اتّهمه»[7].

لم أقف على روايةٍ عن ابن مهدي، باتّهام عمر بن هارون غير ما رواه يحيى بن معين، حيث قال: قال عبد الرَّحمٰن بن مهدي ـ ولم أسمعه منه،

---

(١) انظر «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣٣٤)، و «الجرح والتّعديل» (٩/ ٥٥)، و «الكامل» (٧/ ١١٣)، و«سؤالات الآجري» (٣/ ٢٧٨)، و «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٨٧، ١٨٨).

(٢) «التاريخ» (٣/ الورقة ١٤٨/ أ)، فقال مصعب عقب ذلك: «ما سمعت منه ـ والحمد لله ـ عن أبيه إلا حديثاً واحداً».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٦٤).

(٤) «التاريخ» (٣/ الورقة ١٤٨/ أ)، وانظر «الجرح والتّعديل» (٥/ ٣٨٣).

(٥) انظر «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٦٣).

(٦) «كتاب المجروحين» (٢/ ٩٠).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٧٤).

ولكن هذا مشهورٌ عن عبد الرَّحمٰن ـ قال قَدم علينا فحدّثنا عن جعفر بن محمّد فنظرنا إلى مولده، وإلى خروجه إلى مكّة، فإذا جعفر قد مات قبل خروجه»[1].

فجائزٌ أن يكون الحافظ الذهبي اعتمد في قوله: «وقد روى غير واحدٍ عنه أنّه اتّهمه» على قول ابن معين: «ولكن هذا مشهور عن عبد الرحمٰن» فحمله على تعدّد من رواه عن عبد الرحمٰن، لكنّه يحتمل أن يكون ابن معين سمعه من علي بن المديني، أو ممّن سمعه منه؛ فقد جاء في «العلل الكبير» للترمذي[2] أنّ الإمام البخاري قال في عمر بن هارون: «هو مقارب الحديث، وكان علي بن عبدالله يحكي، عن عبد الرَّحمٰن بن مهدي فيه شيئا، وكان قتيبةُ يحكي عن عبد الرَّحمٰن فيه غير ذلك».

وقول البخاري: «وكان علي بن عبدالله يحكي عن عبد الرحمٰن...» صريحٌ في أن ابن المديني لم يسمع هو أيضاً من ابن مهدي ذلك، وإنما يحكيه عنه حكاية.

وفي حكاية البخاري هذا مع تقويته لعمر، دليلٌ على أنه لا يأخذ بحكاية ابن المديني، وإنما مال إلى رواية قتيبة، كما أنّ في كلامه ما يشير إلى أنّه لا يحفظ القول باتّهام عمر البلخي عن غير ابن المديني والله أعلم.

وأما رواية قتيبة فقد جاءت متّصلةً، بسؤاله ابنَ مهدي عن ما نُسب إليه من اتهامه عمرَ؛ فقد روى أحمد بن سيار قال: سمعت أبا رجاء يقول: سألت عبد الرَّحمٰن بن مهدي: فقلت: «إن عمر بن هارون قد أكثرنا عنه، وبلغنا أنّك تذكره» فقال: «أعوذ بالله ما قلت فيه إلاّ خيراً».

قال: وسمعت أبا رجاء يقول: قلت لعبد الرَّحمٰن: بلغنا أنّك قلت: إنّه روى عن فلان ولم يسمع منه؟ فقال: «يا سبحان الله! ما قلت أنا ذا

---

(١) «تاريخ بغداد» (١١/١٨٩).

(٢) (٢/٩٧١ ـ ٩٧٢).

قط، ولو روى ما كان عندنا بمتّهم»[1].

وفي هاتين الرّوايتين ما يفيد أنّ ما نُسب إلى ابن مهدي من اتهامه عمرَ بن هارون قد شاع وانتشر، واشتهر عنه، فلذلك أراد ابن قتيبة أن يتثبّت ممّا بلغه عنه.

وهذا يفسّر ما تقدّم من قول ابن معين: «ولم أسمعه منه ولكن هذا مشهور عن عبد الرحمٰن» فهو إنما عنى بالشهرة الشهرة اللغوية، لا تعدد الطّرق، والله أعلم.

وهذا الذي يترجّح ولا سيّما مع ما تقدّم من نقد الحافظ الذهبي القولَ بأنّ رحلة عمر بن هارون إلى الحجّ، كانت بعد رحلة ابن المبارك، وذلك بعد موت جعفر بن محمّد.

وخلاصة القول في عمر بن هارون قول الحافظ الذهبي: «وكان من أوعية العلم على ضعفه، وكثرة مناكيره، وما أظنّه يتعمّد الباطل»[2].

٧ ـ في ترجمة «أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن زيد الرّازيّ» (ت٢٦٤هـ) قال صالح بن محمّد جَزَرة: سمعت أبا زرعة يقول: كتبت عن إبراهيم بن موسى الرّازي مئة ألف حديث، وعن أبي بكر بن أبي شيبة مئةَ ألف حديث» قال: فقلت له: «بلغني أنّك تحفظ مئة ألف حديث تقدر أن تملي عليّ ألفَ حديث من حفظك؟ قال: «لا، ولكن إذا أُلقِيَ [عليّ] عرفت»[3].

وقال أبو عبدالله محمّد بن إسحاق بن منده الحافظ: سمعت أبا العباس محمّد بن جعفر بن حَمْكويه الرّازي يقول: سُئل أبو زرعة الرّجل

(١) «تاريخ بغداد» (١١/١٨٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢١/٥٢٤ ـ ٥٢٥).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/٢٢٩).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٩/٩٤)، وما بين المعقوفتين تصويب من «سير أعلام النبلاء» (١٣/٦٨)، وذكر الخطيب هذه القصة في «تاريخ بغداد» (١٠/٣٢٧) مختصرة.

حلف بالطلاق أنّ أبا زرعة يحفظ مئتي ألف حديث، هل حنث؟ فقال: لا، ثمّ قال أبو زرعة: أحفظ مئتي ألف حديث كما يحفظ الإنسان ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي المذاكرة ثلاث مئة ألف حديث»[1].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «هذه حكاية مرسلة، وحكاية صالح جزَرة أصحّ...»[2].

ولما ذكر عن الحاكم أنه قال: سمعت أبا جعفر محمّد بن أحمد الرّازي يقول: سمعت أبا عبدالله بن محمّد بن مسلم بن وارة يقول: «كنت عند إسحاق بن إبراهيم بنيسابور، فقال رجلٌ من أهل العراق: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «صحّ من الحديث سبعُ مئة ألف حديثٍ وكسر، وهذا الفتى ـ يعني أبا زرعة ـ قد حفظ ستّ مئة ألف»[3].

قال الذّهبي: «أبو جعفر ليس بثقة»[4].

وقد ذكره في «ميزان الاعتدال»[5] وقال: «لا أعرفه لكن أتي بخبر باطل، هو آفته»، ثمّ ذكر الخبر.

وعلى هذا فحكايته هذه منكرة لمخالفتها رواية صالح بن محمّد جزرة السّابقة. والله أعلم.



(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٣٥)، انظر «تهذيب الكمال» (١٩/ ٩٧ ـ ٩٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٦٩).
(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٣٢).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٧٠).
(٥) (٣/ ٤٥٧).



الفصل الثاني

من أوجه نقده لأقوال بعض أئمة الجرح والتعديل

وفيه أربعة مباحث:

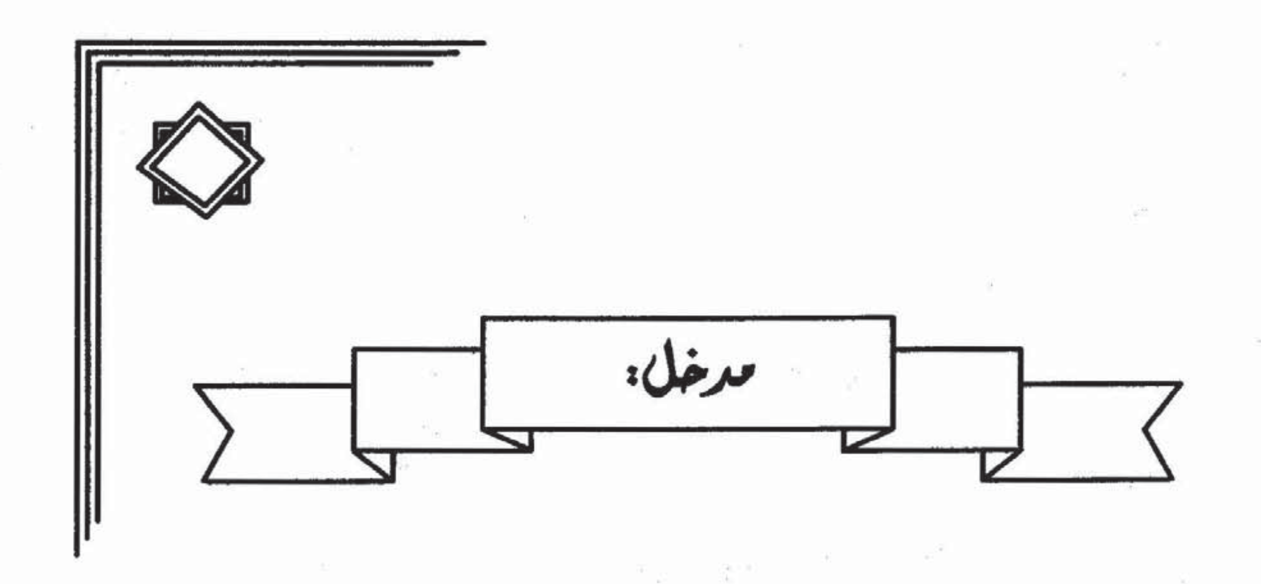
المبحث الأول: بيان الغلط في تعنت بعض الأئمة في حق بعض الرواة.

المبحث الثاني: بيان الغلط في إيراد بعض الثقات في الكتب الخاصة بالضعفاء.

المبحث الثالث: بيان الغلط في الحكم على بعض التراجم بالانقطاع أو الاتصال.

المبحث الرابع: بيان الغلط في الخلط بين ترجمتين.





يَعتمد الحافظ الذّهبي - رحمه الله - في نقده للرّاوة على أقوال أئمّة الجرح والتّعديل، أمثال يحيى بن سعيد القطّان، ويحيى بن مَعِين، وعلي بن المديني، والإمام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنّسائي، وغيرهم، إلاّ أنّه لم يكن يأخذ كلّ ماصدر منهم مأخذ المسلّمات التي لا يداخلها خطأ، ولا يشوبها وهم، بل يرى ضرورة الموازنة بين أقوالهم، وترجيح الرّاجح منها، والحكم على الرّاوي بما يُناسب حالَه قدرَ الإمكان.

كما أنّه نظر في عمل المتأخّرين الذين سلكوا منهجَ متقدّميهم بجمع أقوال الأئمّة في الرّاوي، وآراء النّقاد فيه، ليتمكّن المطّلِع العارفُ بأصول نقد الرّواة وضوابطه، من الحكم على ذلك الرّاوي جرحاً أوتعديلاً؛ فاستفاد من عمل العُقيلي، وابن عدي، والخطيب البغدادي، والحافظ ابن عساكر، وأبي الحجّاج المزّي، وغيرهم، لكن لم تكن استفادته من هؤلاء مجرّدَ تقليدٍ وحشوٍ في النّقولات، بل هي نظرة نقديّة، مبنيّة على أسسٍ علميّةٍ، وضوابطَ متينةٍ سار عليها. فمن أجل ذلك استدرك عليهم ما وقعوا فيه من أوهامٍ في بعض المواضع.

ومع أنّ الأبواب المتقدّمة في الرّسالة كافيةٌ لإلقاء الضّوء، على هذه الخاصيّة عند الحافظ الذّهبي - رحمه الله -؛ إذ أغلب الضّوابط التي مر استعراضُها إنما هي حصيلة انتقاداته لبعض أقوال أئمّة النّقد، ونتيجة موازناته بين آرائهم في الرّاوي. لكن مع ذلك لا مانع من ذكر بعض الأوجه النقدية البارزة عنده لزيادة إيضاح، وتتمّة بيان، وهذا ما تضمنّته مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول
بيان الغلط في تعنّت بعض الأئمة
في حق بعض الرّواة

قد تقدم بيان تصنيف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ الأئمّة النّقاد إلى المتعنتين، والمعتدلين، والمتساهلين، ونقده لبعض مواطن تعنّت الْمُتَعَنِّت منهم، وتساهل المتساهل.

لكن هناك أئمّة لم يوصف منهجهم في النّقد بأحد تلك الأوصاف الثلاثة، وقد وقع منهم في بعض المواضع تعنُّتٌ لبعض الرِّجال الذين ترجموا لهم، فانتقدهم الحافظ الذّهبي في ذلك، وبيّن غَلَطَهم فيما ذهبوا إليه.

وبيان ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: في نقده للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو بن حمد السُّليماني البيكندي البخاري (ت٤٠٤هـ):

قال الذّهبي في ترجمته: «رأيت للسّليماني كتاباً فيه حطٌّ على كبار، فلا يُسمع منه ما شذّ فيه»[(١)].

ـ وفي ترجمة «محمّد بن أحمد بن خَنْب البخاري ثمّ البغدادي» قال أبو كامل البصري: سمعت بعض مشايخي يقول: كنّا في مجلس ابن خنب، فأملى في فضائل عليّ ـ رضي الله عنه ـ بعد أن كان أملى فضائل الثّلاثة، إذ قام أبو الفضل السُّليماني وصاح: أيها النّاس، هذا دجّال فلا تكتبوا، وخرج من المجلس لأنّه ما سمع بفضائل الثلاثة»[(٢)].

فقال الذّهبي: «هذا يدلُّ على زعارة السُّليماني وغلظته. الله يسامحه»[(٣)].

ـ وفي ترجمة «الزبير بن بكّار بن عبدالله بن مصعب الأسدي المدني ثمّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٠٢).

(٢) «المصدر نفسه» (١٥/ ٥٢٤).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

المكي» (ت٢٥٠هـ) قال أحمد بن علي السُّليماني الحافظ: «منكر الحديث».

فتَعَقَّبه الحافظ الذّهبي بقوله: «كذا قال! ولا يدري ما ينطق به»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «الإمام، صاحب النّسب، قاضي مكة، ثقة من أوعية العلم، لا يُلتفت إلى قول أحمد بن علي السُّليماني، حيث ذكره في عداد من يضع الحديث، وقال مرة: منكر الحديث».

- وقال في ترجمة «أبي القاسم عبدالله بن محمّد بن عبد العزيز البغوي البغداديّ» (ت٣١٧هـ): «قال أحمد بن علي السُّليماني الحافظ: «البغويّ يُتَّهَم بسرقة الحديث».

ثمّ تعقّبه بقوله: «هذا القول مردود، وما يَتَّهِم أبا القاسم أحدٌ يدري ما يقول، بل هو ثقة مطلقاً»[3].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣١٤).

(٢) (٢/ ٦٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٥٥).

ومن أمثلة نقده للسليماني أيضاً:

- ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٩٩) ترجمة «مِسْعَر بن كدام بن ظهير الهلالي الكوفي» (ت١٥٥هـ) قال الذّهبي: «حجة إمام، ولا عبرة بقول السُّليماني: كان من المرجئة: مِسْعَر، وحماد ابن أبي سليمان، والنعمان...» وعد جماعة. ثمّ قال الذّهبي: «الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله».
- وقال فيه (١/ ٣٨) ترجمة «إبراهيم بن طهمان بن شعبة الهروي الخراساني» (ت١٦٣هـ): «ثقة من علماء خراسان،... ضعفه محمّد بن عبدالله بن عمار الموصلي وحده... فلا عبرة بقول مضعفه، وكذلك أشار إلى تليينه السُّليماني، فقال: انكروا عليه حديثه عن أبي الزبير عن جابر [رضي الله عنه] في رفع اليدين، وحديثه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس [رضي الله عنه]: رفعت لي سدرة المنتهى فإذا أربعة أنهار...» ثمّ قال الذّهبي: «لا نكارة في ذلك».
- وقال فيه (٣/ ٤٩٩) ترجمة «محمّد بن جرير بن يزيد الطبري» (ت٣١٠هـ): «ثقة، صادق، فيه تشيع يسير، وموالاة لا تضر أقذع أحمد بن علي السُّليماني الحافظ فقال: «كان يضع للروافض»، كذا قال السُّليماني! وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه=

المطلب الثاني:في نقده للحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ):

قال في ترجمته: «ليت الخطيبَ ترك بعضَ الحطّ على الكبار فَلم يَروِه»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2] ترجمة «الحسن بن زياد الأنصاري اللؤلؤي الكوفي الفقيه» (ت٢٠٤) «ساق في ترجمة هذا أبو بكر الخطيب أشياء لا ينبغي ذكرُها»[3].

المطلب الثالث: في نقده للحافظ أبي القاسم هبة اللّه بن الحسن بن هلال بن علي العجلي السامري المعروف بالدّقاق (ت٥٦٢هـ):

قال الذّهبي في ترجمة «محمّد بن طاهر بن علي بن أحمد القيسراني المقدسي» (ت٥٠٧هـ): «وقد ذكره الدّقّاق في «رسالته» فحطّ عليه، فقال: كان صوفيّاً ملامتيّاً، سكن الرَي، ثمّ همذان، له كتاب «صفوة التّصوّف»، وله أدنى معرفةٍ بالحديث في باب شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما».

فقال الذّهبي: «يا ذا الرّجل أقصر، فابن طاهر أحفظ منك بكثيرٍ». ثمّ قال الدَّقّاق: «وذُكر لي عنه الإباحة».

= بالباطل والهوى ، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير، فلعل السُليماني أراد الآتي» ثمّ ذكر ترجمة «محمّد بن جرير بن رُستم أبي جعفر الطبري»، وقال: «رافضي له تواليف، منها: كتاب الرّواة عن أهل البيت، رماه بالرفض عبد العزيز الكناني» قارن بـ «لسان الميزان» (٥/ ١٠٠).

- وقال فيه (٢/ ٥٨٨) ترجمة «عبد الرّحمٰن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس الرازي» (ت٣٢٧هـ): «وكان ممن جمع علو الرّواية، ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة ككتاب الجرح والتّعديل، والتفسير الكبير، وكتاب العلل، وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السُليماني له، فبئس ما صنع، فإنه قال: ذكر أسامي الشيعة من المحدثين، الذين يقدمون علياً على عثمان: الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة بن الحجاج، عبد الرزاق، عبيد الله بن موسى ، عبد الرّحمٰن بن أبي حاتم».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٨٩).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص١٠١).

(٣) انظر «تاريخ بغداد» (٧/ ٣١٤ ـ ٣١٧)، و«التنكيل» (١/ ١٣٧ ـ ١٣٩).

فردّ ذلك الذّهبي بقوله: «ما تعني بالإباحة؟ إن أردت بها الإباحةَ المطلقة فحاشا ابن طاهر، هو ـ والله ـ مسلمٌ أَثرِي، مُعَظِّمٌ لحرمات الدّين، وإن أخطأ أو شَذ.

وإن عَنَيْت إباحةً خاصّة، كإباحة السّماع، وإباحةِ النّظر إلى المُرْد، فهذه معصية، وقولٌ للظّاهرية بإباحتها مرجوحٌ»[1].

وقد حَرَّر مرتبتَه عنده في كتابه «ميزان الاعتدال»[2] فقال: «محمّد بن طاهر المقدسي الحافظ، ليس بالقوي، فإنّ له أوهاماً كثيرةً في تواليفه... وله انحرافٌ عن السّنة إلى تصوُّفٍ غيرِ مَرْضِي، وهو في نفسه صدوقٌ لم يُتّهم، وله حفظٌ ورحلة واسعةٌ».

وليس ثمّة تعارضٌ بين قول الذّهبي: «الحافظ»، أو: «له حفظ» وبين قوله: «ليس بالقويّ» إذ الحفظ المراد هنا سعة المحفوظ وكثرته، لا إتقانه وضبطه، ويؤيّد ذلك قولُه في صدر ترجمته من «سير أعلام النبلاء»[3]: «الإمام الحافظ الجوّال، ذو التصانيف...».

ثمّ قال: «وسمع بالقدس ومصر، والحرمين والشام، والجزيرة والعراق، وأصبهان والجبال، وفارس وخراسان، وكتب ما لا يُوصَف كثرةً بخطّه السّريع القويّ الرّفيع، وصنّف وجمع، وبرع في هذا الشّأن، وعُنِيَ به أتمّ عناية، وغيرُه أكثرُ إتقاناً وتحرِّياً منه».

المطلب الرابع: في نقده للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله بن الحسين المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ):

قال في ترجمة «محمّد بن عبد الباقي بن محمّد قاضي المَرِسْتَان» (ت٥٣٥هـ): «وقد تكلّم فيه أبو القاسم بن عساكر بكلامٍ مُرْدٍ فَجٍّ، فقال[4]:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٦٤).
(٢) (٣/ ٥٨٧).
(٣) (١٩/ ٣٦١).
(٤) «تاريخ دمشق» (١٥/ ٥٨٤).

«كان يُتَّهَم بمذهب الأوائل، ويُذكَر عنه رِقَّةُ دينٍ»[1].

ثمّ نقل قول ابن الجوزي: «وذكر لنا: أنّ المنجِمَيْن حضرا حين ولدتُ، فأجمعا أن العُمْرَ اثنتان وخمسون سنة، قال: وها أنا قد جاوزت التّسعين. . . »[2].

فعلّق على ذلك الذّهبي بقوله: «هذا يدلُّ على حسن معتقده»[3].

المطلب الخامس: في نقده للحافظ أبي الفرج عبد الرَّحمن بن علي بن محمّد القرشي البغدادي المعروف بابن الجوزي (ت٥٩٧هـ):

أبان الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ عن سبب وقوع الأوهام في كتب الحافظ ابن الجوزي، فنقل قول الموفَّق عبدِ اللطيف، في ابن الجوزي: «وكان كثيرَ الغلط فيما يصنّف، فإنه كان يَفرَغ من الكتاب ولا يَعْتَبره».

فعلّق عليه بقوله: «هكذا هو، له أوهامٌ وألوانٌ من ترك المراجعة، وأَخْذِ العلم من صُحُف، وصنّف شيئاً لو عاش عُمراً ثانياً لما لحق أن يحرِّره ويُتقنَه»[4].

ونقل في موضع آخر، عن الحافظ سيف الدّين بن المجد عدَّه بعضَ أوهام ابن الجوزي، فقال إثره: «هذه عُيوبٌ وَحِشَة في جزءين»[5].

ومن صور تعنته ـ رحمه الله ـ:

أ ـ ما جاء في ترجمة «أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ» (ت٤٦٣هـ) قال الذّهبي: «تناكد ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ وغضّ من الخطيب، ونسبه إلى أنّه يتعصب على أصحابنا الحنابلة»[6].

يشير الذّهبي بذلك إلى مقولة ابن الجوزي السّابقة الذكر حيث قال ـ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٥).
(٢) «المنتظم» (ج١٨/ ١٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٦).
(٤) «المصدر نفسه» (٢١/ ٣٧٨).
(٥) «المصدر نفسه» (٢١/ ٣٨٢).
(٦) «المصدر نفسه» (١٨/ ٢٨٩).

دفاعاً عن الحسن بن علي بن مُذهب ـ: «وقد كان في الخطيب شيئان: أحدهما الجري على عادة عوام المحدّثين من قبله من قلّة الفقه. والثاني: التعصّب في المذهب، ونحن نسأل الله السلامة»[1].

ب ـ وفي ترجمة «محمّد بن ناصر بن محمّد السّلامي البغدادي» (ت٦٤٣هـ) نقل الذّهبي قول ابن الجوزي: «وكان حافظاً ضابطاً، متقناً ثقة، لا مَغمز فيه، وهو الذي تولّى تسميعي الحديث، فسمعت «مسندَ الإمام أحمد بن حنبل» بقراءته، وغيرَه من الكتب الكبار، والأجزاء العوالي على الأشياخ، وكان يثبِّت لي ما أسمع.

وذكر أبو سعد السمعاني في كتابه[2] فقال: كان يحب أن يقع في النّاس».

فردّ ابن الجوزي هذا فقبّحه، وقال: «وهذا قبيح من أبي سعد، فإنّ صاحب الحديث ما زال يجرِّح ويعدِّل، فإذا قال له قائل: إنّ هذا وقوعٌ في النّاس، دلّ على أنّه ليس بمحدّث، ولا يعرف الجرح من الغيبة، وكان السّمعاني ما سَوَّاه إلاّ ابن ناصر، ولا دلّه على أحوال المشايخ أحدٌ مثلُ ابن ناصر، وقد احتجّ بكلامه في أكثر التراجم، فكيف عوّل عليه في الجرح والتّعديل ثمّ طعن فيه، ولكن هذا منسوبٌ إلى تعصّب ابن السمعاني على أصحاب أحمد، ومن طالع كتبه رأى تعصّبه البارِد، وسوءَ قصده، لا جرم لا يُمَتَّع بما سمع، ولا بلغ مرتبة الرِّواية، بل أخذ من قبل أن يبلغ إلى مراده، ونعوذ بالله من سوء القصد والتعصّب»[3].

قال الحافظ الذّهبي ـ مُخْتَصِراً كلامَ ابن الجوزي هذا ومنتقداً له ـ: «ثمّ بالغ ابن الجوزي في الحطّ على أبي سعد، ونسبه إلى التّعصب البارد على الحنابلة، وأنا فما رأيت أبا سعد كذلك، ولا ريب أنّ ابن ناصر يتعسّف، في الحطّ على جماعةٍ من الشّيوخ، وأبو سعدِ أعلمُ بالتّاريخ، وأحفظ من ابن الجوزي، ومن ابن ناصر.

---

(١) انظر «المنتظم» (ج١٥/ ٣٣٧)، و(ج١٦/ ١٣٢ ـ ١٣٣)، وانظر ما سبق من هذه الرسالة (ص٤٧٢ ـ ٤٧٤).

(٢) يعني: (ذيل تاريخ بغداد).

(٣) «المنتظم» (ج١٨/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

وهذا قوله في ابن ناصر في «الذّيل» قال: «هو ثقةٌ حافظ، ديِّن متقن، ثبت لُغويّ، عارفٌ بالمتون والأسانيد، كثير الصّلاة والتلاوة، غير أنّه يحب أن يقع في النّاس، هو صحيح القراءة والنّقل، وأوّل سماعه في سنة ثلاث وسبعين من أبي طاهر الأنباري[1]»[2].

وقد شهد الذّهبي، على ابن ناصر بعدم البراعة في علم الرّجال والعلل، مع كثرة قراءته، وتحصيله الأصول، وجمعه وتأليفه، فقال: «وقرأ ما لا يُوصف كثرة، وحصَّل الأصول، وجمع، وألّف، وبَعُدَ صِيتُه، ولم يبرع في الرّجال والعلل»[3].

لكن ابن الجوزي انتقد السّمعاني، ومال إلى جانب ابن ناصر بسبب تَلْمَذَتِه عليه، وسماعه بقراءته. والله أعلم.

المطلب السادس: في نقده لأبي المظفر يوسف بن قُزُغْلي بن عبدالله التركي البغدادي المعروف بسبط ابن الجوزي (ت٦٥٤هـ):

صرّح الحافظ الذّهبي في غير ما موضع من كتابه «سير أعلام النبلاء» وغيره بمجازفة أبي المظفّر سبط ابن الجوزّي فيما يورده في كتابه «مرآة الزّمان» ممّا يتعلّق بالرّجال أو الأحداث، وقال في ترجمته «صنف «تاريخ مرآة الزمان»، وأشياء، ورأيت له مصنّفاً يدلُّ على تشيعه...»[4].

ونعته في موضع بقلة الورع[5]، كما وصفه بعدم تقوى الله فيما يقوله[6].

ومن مجازفاته ما جاء في ترجمة «أبي محمّد عبد الغني بن عبد

---

(١) انظر «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (ص٣٩ ـ ٤٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٦٨).
(٣) «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٦٦).
(٤) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٢٩٧)، وقد تقدم في بيان عقيدته من خلال كتابه، ورأي شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة المعلمي في ذلك.
(٥) انظر «المصدر نفسه» (٢٢/ ٢٣٠).
(٦) انظر «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦١١ ـ ٦٢٠هـ ص٢٤٩ تحقيق د. بشار).

الواحد بن علي المقدسي ثمّ الدّمشقي» (ت٦٠٠هـ) قال سبط ابن الجوزي: «وفي ذي القعدة سنة ستّ وخمس مئة كان ما اشتهر من أمر الحافظ عبدالغني، وإصراره على ما ظهر من اعتقاده، وإجماع الفقهاء على الفُتيا بتكفيره، وأنّه مبتدع لا يجوز أن يُترك بين المسلمين، فسأل أن يمهل ثلاثة أيّام لينفصل عن البلد، فأجيب»[1].

فقال الذّهبي: «قد بلوت على أبي المظفر المجازفة، وقلّة الورع فيما يؤرِّخه، والله الموعد، وكان يترفض، رأيت له مصنّفاً في ذلك، فيه دواهٍ.

ولو أجمعت الفقهاء على تكفيره ـ كما زعم ـ لما وسعهم إبقاؤه حياً، فقد كان على مقالته بدمشق أخوه الشّيخ العماد، والشّيخ موفّق الدّين، وأخوه القدوة الشيخ أبو عمر، والعلاّمة شمس الدّين البخاري، وسائر الحنابلة، وعدّة من أهل الأثر، وكان بالبلد أيضاً خلقٌ من العلماء لا يكفّرونه، نعم ولا يصرحون بما أطلقه من العبارة لما ضايقوه، ولو كفّ عن تلك العبارات، وقال بما وردت به النّصوص لأجاد، ولسلم، فهو الأولى، فما في توسيع العبارات الموهمة خيرٌ وأسوأ شيء قاله أنّه ضَلّل العلماءَ الحاضرين، وأنّه على الحق، فقال كلمة فيها شرٌّ وفسادٌ وإثارةٌ للبلاء، رحم الله الجميع، وغفر لهم، فما قصدهم إلاّ تعظيمَ الباري عزّ وجل من الطّرفين، ولكنّ الأكمل في التّعظيم والتنزيه، الوقوف مع ألفاظ الكتاب والسّنة، وهذا هو مذهب السّلف، ـ رضي الله عنهم ـ.

وبكل حالٍ؛ فالحافظ عبد الغني من أهل الدّين، والعلم، والتّأله، والصدع بالحق، ومحاسنه كثيرة، فنعوذ بالله من الهوى والمراء، والعصبية والافتراء، ونبرأ من كل مجسّم ومعطّل»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3] «قوله: وإجماع الفقهاء على الفتيا بتكفيره

---

(١) انظر «مرآة الزمان» (٨/ ٥٢٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥).

(٣) (حوادث ووفيات سنة٥٩١ ـ ٦٠٠هـ ص٤٥٥ ـ ٤٥٦).

كلامٌ ناقص، وهو كَذِبٌ صريح، وإنما أفتى بذلك بعض الشّافعية الذين تعصّبوا عليه، وأمّا الشّيخ الموَفّق، وأبو اليُمْنِ الكندي، شيخا الحنفية والحنابلة، فكانا معه، ولكن نعوذ بالله من الظلم والجهل».

وقال ابن رجب: «وقرأت بخطّ الإمام الحافظ الذّهبي ردّاً، على من نقل الإجماع على تكفيره: أمّا قوله: «أجمعوا» فما أجمعوا، بل أفتى بذلك بعض أئمّة الأشاعرة ممن كفّروه، وكفّرَهم هو، ولم يَبْدُ من الرّجل أكثر ممّا يقوله خلقٌ من العلماء الحنابلة، والمحدّثين من أنّ الصّفات الثابتة محمولةٌ على الحقيقة، لا على المجاز، أعني: أنّها تُجْرَى على مواردها، لا يُعَبَّر عنها بعباراتٍ أخرى كما فعلته المعتزلة أو المتأخّرون من الأشعرية، هذا مع أنّ صفاته تعالى لا يماثلها شيءٌ»[1].

وقد بَيَّنَ الحافظُ ابنُ رجب ـ رحمه الله ـ غَلَطَ من ذكر هذه الحكاية على غير وجهها، ثمّ تتبّع مواطنَ الزَّلَل في حكايته وردّ عليها[2]. والله أعلم.

المبحث الثاني
بيان الغلط في إيراد بعض الثّقات في الكتب الخاصّة بالضعفاء

من أمثلة ذلك ما يأتي:

١ ـ قال في ترجمة «أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة العبدي ثمّ العَوَقي البصريّ» (ت١٠٧هـ أو بعد ذلك بسنة): «استشهد به البخاري، ولم يرو له[3]، وقد أورده العُقيلي[4]، وابن عديّ[5] في كتابيهما، فما ذكرا له

---

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٤).
(٢) انظر «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٢ ـ ٢٤).
(٣) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب الشروط ـ باب إذا اشترط البايع ظهر الدابة إلى مكان جاز(٥/ ٣١٤/رقم٢٧٨١) حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ.
(٤) انظر «الضعفاء» (٤/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).
(٥) انظر «الكامل» (٦/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨).

شيئاً يدلُّ على لينٍ فيه. بلى قال ابن عَدي: كان عَريفاً لقومه[1]»[2].

وإنما ذكره ابن عديّ والعقيلي في كتابيهما لغمزِ ابن عونٍ فيه، فقد روى عمرو بن علي الفلاّس، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «جاء التيمي[3] يوماً إلى ابن عون، فقال التيمي: «حدّثنا أبو نضرة»، فقال ابن عون: «قد رأيتُ أبا نَضرة»، فقال له التيمي: «فإنْ كنت رأيت أبا نضرة فَمَهْ»، فسكت ابنُ عون»[4].

وذكر ابن عديّ، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، قال: قيل لابن عون: أبو نضرة؟ قال: «قد رأينا أبا نضرة»[5].

ورواه عبدالله بن أحمد عن أبيه قال: حدّثنا يحيى بن سعيد قال: قال شعبة: أتاني سليمان التيمي، وابن عون يعزّياني بأمّي، فقال التيمي: «حدّثنا أبو نضرة». وقال ابن عون: «قد رأيتُ أبا نضرة»، فقال التيمي: «فمه، أو فما رأيتَ؟!»[6].

قال العجلي: «بصري ثقة، إلاّ أنّ سليمان التيمي حدّث عنه يوماً بحديث، وابن عون حاضر، فقال ابن عون: «قد رأيتُ أبا نضرة»، قال سليمان: «رأيته فَمَه!»»[7].

وقال الآجرّي: سمعت أبا داود يقول: «أبو المتوكّل، وأبو نضرة،

---

(١) يشير الذهبي إلى ما رواه ابن عدي عن سلام بن مسكين قال: «وقد كان أبو نضرة وأبو السوار عريفين» انظر «الكامل» (المخطوط ج٣/ ق١/ الورقة ٢٣٣/أ) (نسخة مكتبة أحمد الثالث) وانظر (نسخة الظاهرية ج٧/ الورقة ٧٧٢/أ). وهذه العبارة جاءت في المطبوع هكذا: «وقد كان أبو نضرة وأبو السوار عن سفيان» وليس لهذا معنى.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٣١).

(٣) هو: سلميان بن بلال التيمي مولاهم المتوفى سنة ١٧٢هـ.

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٠٠).

(٥) «الكامل» (٦/ ٣٦٧).

(٦) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٢٧). وراه من من طريقه العُقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٠٠).

(٧) «الثقات» (٢/ ٢٩٨).

وأبو الصّديق، ما أقربَ أمرَهم، قريبٌ من قريب، إلاّ أن أبا نضرة أكثر رواية، وقد غمزه ابن عون»[1].

وهذا هو سبب إيراد العُقيلي، وابن عديّ، أبا نضرة في كتابيهما في الضّعفاء، ومع ذلك فقد قال ابن عدي: «ولأبي نضرة العَبدي حديثٌ صالح عن أبي سعيد الخدري، وعن جابر بن عبد الله، وغيرهما، وإذا حدّث عنه ثقةٌ فهو مستقيم الحديث، ولم أرَ له شيئاً من الأحاديث المنكرة؛ لأنّي لم أجد له إذا روى عنه ثقةٌ حديثاً منكراً، فلذلك لم أذكر له شيئاً»[2].

٢ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن دينار العدويّ مولاهم المدني» (ت١٢٧هـ): «وقد أساء أبو جعفر العُقيلي بإيراده في كتاب «الضّعفاء» له[3]، فقال: «في رواية المشايخ عن عبدالله بن دينار اضطرابٌ» ثمّ إنّه أورد له حديثين مضطربي الإسناد، ولا ذنب لعبد الله، وإنما الاضطراب من الرّواة عنه، وقد وثّقه جماعة»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «أحد الأئمّة الأثبات، انفرد بحديث الولاء[6]، فذكره لذلك العُقيلي في «الضّعفاء»، وقال: «في رواية المشايخ عنه اضطرابٌ»، ثمّ ساق له حديثين مضطربي الإسناد، وإنّما الاضطراب من غيره، فلا يُلتَفَت إلى فعل العُقيلي، فإن عبدالله حجّة بالإجماع...».

---

(١) «سؤالات الآجري» (٤/ ١٨٥).

(٢) «الكامل» (٦/ ٣٦٧).

(٣) انظر (٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٥) (٢/ ٤١٧).

(٦) هو: حديث: «نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته» أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الفرائض ـ باب إثم من تبرأ من مواليه (١٢/ ٤٢/رقم٦٧٥٧)، ومسلم في كتاب العتق ـ باب (٢/ ١١٤٥/رقم١٥٠٦)، وأبو داود في «سننه» ـ كتاب الفرائض باب في بيع الولاء (٣/ ٣٣٤/رقم٢٩١٩)، والترمذي في «سننه» ـ كتاب الولاء والهبة ـ باب ما جاء في النهي عن بيع الولاء وعن هبته (٤/ ٣٨٠/رقم٢١٢٦)، والنسائي في «سننه» ـ كتاب البيوع ـ باب بيع الولاء (ج٧/ ٣٥٢/رقم٤٦٧١، ٤٦٧٢، ٤٦٧٣)، وابن ماجه في كتاب الفرائض ـ باب النهي عن بيع الولاء وعن هبته (٢/ ٩١٨/رقم٢٧٤٧).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «وأساء العُقيلي في إيراده في كتاب «الضعفاء» فقال: «في رواية المشايخ، عن عبدالله بن دينار اضطراب، ثمّ أورد له حديثين مضطربي الإسناد، وإنما الاضطراب من أصحابه، وقد وثّقه النّاس».

وما استدرك به الذّهبي على العُقيلي من أنّ الاضطراب ليس من عبدالله بن دينار، وإنما هو من الرّواة عن عبدالله، قد نبّه إليه العُقيلي نفسُه حيث قال: «وقد روى موسى بن عبيدة، ونظراؤه عن عبدالله بن دينار، أحاديث مناكير إلاّ أنّ الحمل فيها عليهم»[2].

وهو أيضاً صريح في قوله: «وأمّا رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب»، فَنَسَب الاضطراب إلى الرّواة عن عبدالله لا إليه.

ووصف الرّواة عنه هنا بالمشايخ، يوحي بأنّهم ليسوا في الدّرجة العليا من الإتقان والحفظ، بل هم في درجة دون ذلك، أومن المساتير المقلّين وقعت لهم أحاديث أُخذت عنهم؛ فقد قال الحافظ أبو الحسن بن القطّان - رحمه الله - عن لفظ (شيخ): «هو لفظٌ لا يُعطي فيه [أي الرَّاوي] معنى التّعديل المبتغى، ولا أيضاً التّجريح، وإنما هو من المساتير المقلّين، وقعت لهم رواية أحاديث أخذت عنه»[3].

وقال في موضع: «وأما قولُ أبي حاتم فيه: «شيخ» فليس بتعريفٍ بشيءٍ من حاله، إلا أنّه مقلّ ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له روايةٌ أُخذت عنه»[4].

وقال أيضاً: «وهذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبارٌ بأنّه ليس من أعلام أهل العلم، وإنما هو شيخٌ وقعت له روايات أُخذت عنه»[5].

وقال في موضع آخر - منتقداً ابنَ الخرّاط في وصفه راوياً مجهول الحال بأنّه شيخٌ -: «وقد جازف في قوله فيه: «شيخ»، فإنّ هذه اللفظة يُطلقونها على

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ١٢١ - ١٣٠هـ ص١٤٧).

(٢) «الضعفاء» (٢/ ٢٤٩).

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٤١٧).

(٤) «المصدر نفسه» (٤/ ٦٢٧).

(٥) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٣٩).

الرّجل، إذا لم يكن معروفاً بالرواية من أَخذ وأُخذ عنه، وإنما وقعت له روايةٌ لحديثٍ، أو لأحاديث، فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه: (شيخ).

وقد لا يكون من هذه صفته من أهل العلم، وقد يقولونها للرّجل، باعتبار قلّة ما يرويه عن شيخ مخصوص، كما يقولون: (حديث المشايخ عن أبي هريرة)، أو (عن أنس)، فيسوقون في ذلك روايات مقلّين عنهم، وإن كانوا مكثرين عن غيرهم.

وكذلك إذا قالوا: «أحاديث المشايخ عن رسول الله ﷺ فإنما يعنون من ليس له عنه إلاّ الحديث أو الحديثان، أو نحو ذلك»[1].

وله تقرير ذلك المعنى في غير هذه المواضع[2].

وقال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: «والشّيوخ في اصطلاح أهل العلم؛ عبارةٌ عمّن دون الأئمّة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثّقة وغيره، . . .»[3].

والخلاصة: أنّ العُقيلي إنما أورد عبدالله بن دينار في كتابه «الضعفاء» ليذكر في ترجمته ذَيْنِك الحديثَيْن الضّعيفَيْن، ويبيِّنَ مصدرَ ضعفهما عنده، وليس لضعف عبدالله بن دينار عنده. والله أعلم.

٣ ـ وقال في ترجمة «حُصين بن عبد الرَّحمٰن السّلمي الكوفي» (ت١٣٦هـ): «احتجّ به أرباب الصِّحاح وهو أقوى من عبد الملك بن عمير، ومن سماك بن حرب، وما هو بدون أبي إسحاق.

والعجب من أبي عبدالله البخاري، ومن العُقيلي، وابن عديّ كيف، تسرّعوا إلى ذكر حُصين في كتب الجرح»[4][5].

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٣٩).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (٤/ ٦٩، ١٠٨).

(٣) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٥٨).

(٤) لم أجده في المطبوع من «الضعفاء الصغير» للبخاري، وذكره في «التاريخ الكبير» (٣/ ٧ ـ ٨)، و«التاريخ الصغير» (٢/ ٣٠)، وانظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٣١٤)، و «الكامل» لابن عَديّ (٢/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٢٣).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «وذكره البخاريّ في كتاب «الضّعفاء»، وابن عدي، والعقيلي، فلهذا ذكرتُه، وإلاّ فهو من الثّقات».

فأمّا البخاري ـ رحمه الله ـ؛ فإن كان الحافظ الذّهبي عَنَى بكلامه أنّه ذكره في كتابه «الضعفاء الكبير» فلعلّه إنما ذكره ليشير إلى تغيّره بأخَرَة، كما فعل في كتابيه «التاريخ الكبير» و«التاريخ الصغير»، حيث نقل قول أحمد بن حنبل عن يزيد ين هارون: «طلبت الحديث، وحصين حي، كان بالمبارك، ويُقرأ عليه، وكان قد نسي»[2].

كما أن النّسائي ذكره في كتاب «الضعفاء» أيضاً[3] ليبَيِّنَ هذه العلّة، فقال: «تغيّرَ».

وللعلّة نفسها ذكره العُقيلي في كتابه «الضّعفاء»، وساق فيه كلام يزيد بن هارون من طريق عبدالله بن أحمد، عن أبيه، ثمّ قال: «حدّثنا محمّد، قال: حدّثنا الحسن[4]، قلت لعلي: حصين؟ قال: «حصين حديثه واحد[5] وهو صحيح» قلت: فاختلط؟ قال: «لا، ساء حفظه، وهو على ذلك ثقة»، قال الحسن: وسمعت يزيد بن هارون يقول: «اختلط»[6].

وكذلك ذكره ابن عَديّ في «الكامل» للسّبب السّابق، وذكر فيه كلامَ يزيد بن هارون. وقال في آخر الترجمة: «ولحصين بن عبد الرَّحمٰن أحاديث، وأرجو أنّه لا بأس به»[7].

٤ ـ وقال في ترجمة «حسين بن ذكوان المعلم العوذي البصريّ»

---

(١) (١/٥٥٢).
(٢) «التاريخ الكبير» (٣/٨)، وانظر «التاريخ الصغير» (٢/٣٠).
(٣) (ص١٦٦).
(٤) هو: الحسن بن علي الخلال.
(٥) يعني: كل حديثه على حال واحدة من الاستقامة والصحة.
(٦) «الضعفاء» (١/٣١٤).
(٧) «الكامل» (٢/٣٩٨).

(ت١٤٥هـ): «وثّقه أبو حاتم الرّازيّ[١]، والنّسائي[٢]، والناس[٣]، وقد ذكره العُقيلي في كتاب «الضعفاء»[٤] له بلا مستند، وقال: «هو مضطرب الحديث». وقال أبو بكر بن خلاّد سمعت يحيى بن سعيد القطّان ـ وذكر حسين المعلّم ـ فقال: «فيه اضطراب».

ثمّ قال الحافظ الذّهبي: «الرّجل ثقة، وقد احتجّ به صاحبا «الصّحيحين»... وذكر له العُقيلي حديثاً واحداً تفرّد بوصله، وغيره من الحفّاظ أرسله، فكان ماذا؟! فليس من شرط الثّقة أن لا يغلط أبدا، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلا. وحسين المعلّم ممّن وثّقه يحيى بن مَعِين[٥]، ومن تقدّم مطلقاً، وهو من كبار أئمّة الحديث. والله أعلم»[٦].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٧]: «...أحد الثّقات والعلماء، ضعّفه العُقيلي بلا حجّة».

ثمّ قال[٨]: «وذكر له العُقيلي حديثاً واحداً غيره يُرسله، فكان ماذا؟! فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث أَ شعبة؟! أَ مالك؟!».

وقال في «تاريخ الإسلام»[٩]: «وثّقه أبو حاتم، والنّسائي والنّاس، وقد أورده العُقيلي في كتابه «الضّعفاء» بلا مستند،فقال فيه: «مضطرب الحديث».

٥ ـ وقال في ترجمة «حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرَّحمٰن الجمحي

---

(١) انظر «الجرح والتّعديل» (٣/ ٥٢).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٧٣).
(٣) انظر ما تقدم (ص٥١٣/ الهامش رقم٣).
(٤) (١/ ٢٥٠).
(٥) انظر «تاريخ الدارمي» (ص٩٠)، و«رواية ابن طهمان» (ص٨٢).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٦).
(٧) (١/ ٥٣٤).
(٨) (١/ ٥٣٥).
(٩) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٥٠هـ ص١١٠).

المكي» (ت١٥١هـ): «وقد تناكد ابن عديّ في ذكره له في «الكامل»[١]، فما أبدى شيئاً يتعلّق به عليه متعنّت أصلاً»[٢].

وما أبداه ابن عَديّ في ذكره حنظلة في كتابه «الكامل» ما رواه يعقوب بن شيبة، سمعت علياً، وقيل له: كيف رواية حنظلة عن سالم، فقال علي: رواية حنظلة عن سالم وادي، ورواية موسى بن عقبة وادي آخر، وأحاديث الزّهري عن سالم كأنّها أحاديث نافع»، فقال رجل لعليّ ـ وأنا أسمع ـ: «هذا يدلُّ على أنّ حديث سالم حديثٌ كثير؟» قال: «أجل»[٣].

فقال الحافظ الذّهبي في «ميزان الاعتدال»[٤]: «وهذا القول من ابن المديني لا يدلُّ على غَمْزٍ في حنظلة بوجه، بل هو دالٌّ على جلالته، وأنّه نظير موسى، وابن شهاب في حديثه عن سالم، فحنظلة إذنْ ثقة بإجماع».

ويؤيّد تفسير الحافظ الذّهبي، قولُ محمّد بن عثمان بن أبي شيبة: وسألت علياً عن حنظلة بن أبي سفيان؟ فقال: «كان حنظلة وأخوه عمرو بن أبي سفيان مكّيَّيْن من بني جُمَح، وكانا ثقتين»[٥].

ثمّ ذكر ابن عَديّ بعضَ ما أُنكر من أحاديثه، ونبّه في بعضها إلي مظانّ الوهم فيها، وليست النّكارة من حنظلة. ومن ذلك حديث ابن عمر مرفوعا: «اغسلوا قتلاكم...» وقد تقدّم مع تعليق الذّهبي عليه، وتخريج مَظِنّة العلّة فيه[٦].

ومع ذلك كلّه فقد قال ابن عَديّ في آخر ترجمة حنظلة: «...

---

(١) (٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٣٧).
(٣) «الكامل» (٢/ ٤٢٠).
(٤) (١/ ٦٢٠).
(٥) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص٩٧).
(٦) انظر ما تقدم في مبحث «ليس من شرط الثقة إلا يغلط».

ولحنظلة أحاديث صالحة، وإذا حدّث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث»[١].

فظاهرُ ذلك أنّ النّكارة في أحاديثه، إنما كانت من قِبل الرّواة عنه لا منه. والله أعلم.

٦ - وفي ترجمة «سيف بن سليمان المكي المخزومي مولاهم» (ت١٥١هـ): «وتعنّت ابن عَديّ بذكره في «الكامل»[٢]، وساق حديثه عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عبّاس مرفوعا، حديث: قضى بيمين وشاهد[٣]»[٤].

قال ابن عديّ في آخر التّرجمة «ولسيفِ بن سليمان غيرُ ما ذكرت من الحديث، وحديثه ليس بالمنكر، وأرجو أنّه لا بأس به»[٥].

٧ - وفي ترجمة «سليمان بن كثير العَبدي البصري» (ت١٦٣هـ) قال العُقيلي: «سليمان بن كثير أبو داود الواسطي[٦] مضطرب الحديث.

---

(١) «الكامل» (٢/ ٤٢١).

(٢) (٣/ ٤٣٧ - ٤٣٩).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» - كتاب الأقضية - باب القضاء باليمين والشاهد (٣/ ١٣٣٧/ رقم١٧١٢)، وأحمد في «مسنده» (٤/ ٩٨/رقم٢٢٢٤، و ٥/ ٦٨/ رقم٢٨٨٦ - ط. مؤسسة الرسالة)، وأبو داود في «سننه» - كتاب كتاب الأقضية - باب القضاء باليمن والشاهد (٤/ ٣٢ - ٣٣/رقم ٣٦٠٨)، و ابن ماجه - كتاب الأحكام - باب القضاء بالشاهد واليمين (٢/ ٧٩٣/رقم٢٣٧٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٣٨ - ٣٣٩).

(٥) «الكامل» (٣/ ٤٣٩).

(٦) تعقبه الذّهبي على هذا قائلاً: «كذا نسبه!» «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٩٤). ولا تعقُّب على صنيع العُقيلي في ذلك، لأنه إنما نسبه إلى أصله ؛ قال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: «سليمان بن كثير أخو محمّد بن كثير، أصله من واسط، يقال له: أبو داود الواسطي،...» «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٦). ونسبه إليها أيضاً عفان بن مسلم الصفار، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وقال ابن حِبّان: «...كان يسكن واسط» أي قبل انتقاله إلى البصرة. انظر «مسند الإمام أحمد» (٤/ ١٥١/رقم٢٣٠٤، و ٣٩٢/ رقم٢٦٤٢ ط. مؤسسة الرسالة)، و«التاريخ الكبير» (٤/ ٣٤)، و«كتاب المجروحين» (١/ ٣٣٤).

حدّثنا عبدالله بن علي، قال سمعت محمّد بن يحيى يقول: سليمان بن كثير العبدي ـ سكن البصرة، ما روى عن الزهري، فإنّه قد اضطرب في أشياء منها، وهو في غير حديث الزّهري أثبت.

وقد روى سليمان بن كثير عن حصين، وحميد الطّويل أحاديث لا يُتَابع عليها، منها:

ما حدّثناه محمّد بن أيوب، قال حدّثنا محمّد بن كثير، قال: حدّثنا سليمان بن كثير، قال حدّثنا حميد الطّويل عن زينب بنت نَبيط امرأة أنس بن مالك، عن ضباعة بنت الزبير، أنّها قالت: أتت رسول الله ﷺ فأمرها أن تشترط».

ثمّ ذكر حديثاً آخر، ثمّ قال: «وأمّا حديث ضباعة فقد روي عن ابن عباس، وجابر وعائشة، عن النبي ﷺ بأسانيد صالحة»[١].

قال الحافظ الذّهبي: «والاسناد المذكور مع غرابته صالح، وسليمان حَسَن الحديث، مخرجّ له في الصّحاح، وليس هو بالمكثر...»[٢].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٣]: «وقال العُقيلي: «مضطرب الحديث» وساق له حديثين صالحين، عن حصين وحميد الطويل».

ثمّ قال: «خرّجوا له في الدّواوين السّتة»[٤].

٨ ـ وقال في ترجمة «القاسم بن الفضل الأزدي الحُدّاني البصري» (ت١٦٧هـ): «لم يَصب العُقيلي في ذكره للقاسم في «الضّعفاء»[٥]، وما زاد على أن قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل، حدّثنا مسلم بن إبرهيم، حدّثنا القاسم عن أبي نضرة، عن أبي سعيد: «بينما راعٍ يرعى غنماً أخذ الذّئب

---

(١) «الضعفاء» (٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٩٥).
(٣) (٢/ ٢٢٠).
(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٢١).
(٥) انظر (٣/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨).

شاةً فخلّصها الرّاعي، فقال الذّئب: ألا تتقي الله».

قال الحافظ الذّهبي: «صححه الترمذي ورفعه[1]»[2].

لكن ذكر العُقيلي بإسناده، أنّ شعبة، أتى القاسم بن الفضل، فسأله عن هذا الحديث فحدّثه به، فقال شعبة: «لعلك سمعته من شهر بن حوشب، قال: بلى. حدّثنا أبو نضرة عن أبي سعيد، فما سكت حتى سكت شعبة»[3].

ورواية شهر بن حوشب أخرجها الإمام أحمد في «مسنده»[4].

ثمّ قال العُقيلي: «وقد رويت قصة الذّئب بإسنادٍ غير هذا، وليس بالثّابت»[5].

والخلاصة: أنّ العُقيلي إنما ذكر القاسم بن الفضل لمكان هذه الرّواية، التي تفرّد بها القاسم عن أبي نضرة، عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ.

لكن قصة كلام الذّئب قد أخرجها البخاريّ ومسلم في «صحيحيهما» من غير هذا الوجه، وبألفاظ تختلف في جملتها عن ألفاظ رواية القاسم بن الفضل[6]. والله أعلم.

---

(١) انظر «سنن الترمذي» ـ كتاب الفتن ـ باب ما جاء في كلام السباع (٤/ ٤١٣/ رقم٢١٨١)، وقال: «وهذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث القاسم بن الفضل، والقاسم بن الفضل ثقة مأمون عند أهل الحديث، وثّقه يحيى بن سيعد القطّان، وعبد الرّحمٰن بن مهدي».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٩١).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٤٧٨).

(٤) انظر «المسند» (٢/ ٣٠٦).

(٥) «الضعفاء» (٣/ ٤٨٧).

(٦) انظر «صحيح البخاري ـ كتاب المناقب ـ باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً...» (٧/ ١٨/ رقم٣٦٦٣)، و«صحيح مسلم» ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب فضائل الصديق ـ رضي الله عنه ـ (٤/ ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨/ رقم٢٣٨٨) من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

٩ ـ وقال في ترجمة «أبان بن يزيد العطّار البصري» (توفي قريباً من سنة١٦٤هـ): «وذكره أبو أحمد ابن عَديّ فقال: «هو متامسك، يكتب حديثه[١]».

ثمّ قال الحافظ الذّهبي: «الرّجل ثقة حجّة، قد احتجّ به صاحبا «الصّحيح»...»[٢].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٣]: «وذكر أبان بن يزيد في «كامله» فأساء بذكره».

ويلاحظ أن ابن عَديّ لم يقتصر في حكمه على أبان، على الجملة التي حكاها الذّهبي عنه، بل قال: «...وهو حسن الحديث متماسكٌ يُكتب حديثُه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامّتها مستقيمة، وأرجو أنّه من أهل الصّدق»[٤].

وهذه العبارة تفيد، أنّه عند ابن عَديّ في مرتبة من يقبل تفرّده ويحسن حديثه، والله أعلم.

١٠ ـ وقال في ترجمة «عفان بن مسلم الصفار» (ت٢٢٠هـ): «ما فوق عفّان أحدٌ في الثّقة، وقد تناكد الحافظ ابن عَديّ بإيراده في كتاب «الكامل»[٥] لكنّه أبدى أنّه ذكره ليذبّ عنه فإنّ إبراهيم بن أبي داود قال: سمعت سليمان بن حرب يقول: «أترى عفان كان يضبط عن شعبة؟! ـ والله ـ لو جَهَد جَهْده أن يَضبط عنه حديثاً واحداً ما قَدِر عليه، كان بطيئاً رديء الفهم».

---

(١) انظر «الكامل» (١/ ٣٩١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٣٢).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٣).

(٤) «الكامل» (١/ ٣٩١).

(٥) انظر (٥/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

ثمّ قال ابن عَدي: «عفّان أشهر وأوثق من أن يقال فيه شيءٌ[1]، ولا أعلم له إلاّ أحاديث مراسيل عن حمّاد بن سلمة وغيره وصلها[2]، وأحاديثُ موقوفة رفعها، وهذا مما لا ينقصه، فإن الثّقة قد يَهم[3]، وعفّان كان قد رحل إليه أحمد بن صالح[4] من مصر، كانت رحلته إليه خاصّة دون غيره[5]»[6].

وقال في «تاريخ الإسلام»[7]: «ومع حفظه وإمامته، واتفاق كتب الإسلام على الاحتجاج به قد تُكُلِّم فيه، وتبارد ابن عَديّ بذكره في كتاب «الضعفاء»، لكنه ما ذكره إلاّ ليُبطِل قول من ضعّفه، فإنّ إبراهيم بن أبي داود قال: سمعت سليمان بن حرب يقول: (فذكر كلامه السّابق، وما تعقّب به ابنُ عَديّ عليه)».

١١ ـ وقال في ترجمة «هُدْبَة بن خالد بن أسود بن هُدْبَة القيسي البصريّ» (ت٢٣٥هـ): «واحتجّ به الشّيخان، . . . وتبارد ابن عَديّ في ذكره في «الكامل»[8]، ثمّ اعتذر وقال: استغنيت أنْ أخرج له حديثاً، لأني لا أعرف له حديثاً منكراً، فيما يرويه وهو كثيرُ الحديث، وقد وثّقه النّاس وهو صدوقٌ لا بأس به»، وذكره ابن حِبّان في «الثقات[9]»[10].

وإنما ذكر ابن عَديّ هُدبة في كتابه، لمقالة عبّاس بن عبد العظيم فيه،

---

(١) عبارته: «وعفان أشهر وأوثق، وأصدق وأوثق، من أن يقال فيه شيء مما ينسب إلى الضعف».

(٢) عبارته: «. . .عن حماد بن سلمة، وعن حماد بن زيد، وعن غيرهما».

(٣) عبارته: «. . . لأن الثّقة وإن كان ثقة فلا بد فإنه يهم في الشيء بعد الشيء».

(٤) عبارته: «وعفان لا بأس به، صدوق، وأحمد بن صالح المصري رحل إلى عفان من مصر. . .».

(٥) انظر «الكامل» (٥/ ٣٨٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٧) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص٣٠٢).

(٨) انظر «الكامل» (٧/ ١٣٨ ـ ١٣٩).

(٩) (٩/ ٢٤٦).

(١٠) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٩٨).

بأنّه يحدِّث من كتب أخيه أمية بن خالد، وقد تقدّمت مناقشة هذا الصّنيع، وأنه لا يضرّ بهدبة؛ إذ إنّه شارك أخاه في سماع هذه الكتب وضَبْطِها، فلا بأس عليه في روايته منها[1].

لكن الانتقاد على هذين الإمامين (العقيلي، وابن عدي) بهذه الأمثلة يقتضي بيانَ الفرق بينهما، في التّصريح بمنهجهما في كتابيهما؛ فالحافظ أبو جعفر محمّد بن عمرو بن موسى العُقيلي لم يقتصر في كتابه «الضعفاء» على

---

(١) انظر ما تقدم في مبحث: «ما يتعلّق بضبط الكتاب وحده».

ومن أمثلة هذا الوجه أيضاً:

- قال الذّهبي في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٧٠هـ ص٩١) ترجمة «حُبشي بن جنادة السلولي»: «وقد بالغ ابن عَدي... بذكره في الضعفاء، ثمّ طرز ذلك بقوله: «أرجو أنّه لا بأس به» انظر «الكامل» (٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣).
- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٢١ ـ ١٣٠هـ ص٥٤) ترجمة «ثابت بن أسلم البناني» (توفي سنة بضع عشرين ومئة): «كان رأسا في العلم والعمل، ثقة ثبتاً رفيعاً، ولم يحسن ابن عَديّ بإيراده في «كامله»، ولكنه اعتذر، وقال: ما وقع في حديثه من النكرة فإنما هو من جهة الرّاوي عنه، لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء». انظر «الكامل» (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١).
- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٤٠هـ ص٤٣١هـ ترجمة «زيد بن أسلم العدوي مولاهم» (ت١٣٦هـ): «وتبارد ابن عَديّ بإيراده في «كامله»، وقال: «هو من الثقات ما امتنع أحد من الرّواية عنه». انظر «الكامل» (٣/ ٢٠٨).
- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٦٢٤) ترجمة «معروف بن واصل السعدي الكوفي»: «وتبالد ابن عَديّ بذكره في «الكامل»، ولم يقل فيه شيئاً، بل ساق له حديثين استغربهما».

كذا العبارة فيه (تبالد) ويحتمل أن يكون صوابها: (تناكد) أو (تبارد) لتقاربهما في الرسم، وورود هذين اللفظين في مواضع سابقة. انظر «الكامل» (٦/ ٤٦١ ـ ٤٦٢).

- وقال في (حوادث ووفيات سنة١٨١ ـ ١٩٠هـ ص٩٦) ترجمة «جرير بن عبد الحميد الضبي»: «وتناكد العُقيلي بذكر جرير الضبي في «الضعفاء»...». انظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٠٠).

وقد انتقد الذّهبي العقيليّ، وابن عديّ لذكرهما الثقات في كتابيهما، في غير ما موضع من كتبه، انظر زيادة أمثلة في ذلك مما ساقه قاسم علي سعد في رسالته «منهج الذّهبي في كتابه ميزان الاعتدال» (٣/ ١٣٤٦ ـ ١٣٥٤).

إيراد من يراه ضعيفاً، بل قد يُورد في كتابه هذا من وقع عنده كلامُ أحدٍ من الأئمّة فيه، بما يوحي بضعفه عند ذلك الإمام، كما في ترجمة: أبي نضرة المنذر بن مالك، وترجمة: حُصين بن عبد الرَّحمٰن السّلمي. ويذكر الرَّاوي أيضاً للإشارة إلى بعض أحاديثه التي أخطأ فيها كصنيعه في ترجمة: القاسم بن الفضل الحدّاني، أو لأحاديث رُويت من طريقه، ووقعتْ فيها النّكارة، ولم تكن من عنده، بل من الرّواة عنه كما في ترجمة: عبدالله بن دينار العدويّ مولاهم.

ويؤيِّد هذا قولُ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في سبب ذكر العُقيلي[1] «صُغدي بن عبدالله يروي عن قتادة» ـ: «وأمّا كون العُقيلي ذكره في «الضعفاء»، فإنما هو للحديث الذي ذكره، وليست الآفة منه، بل هي من الرَّاوي عنه عنبسة بن عبد الرَّحمٰن. والله أعلم»[2].

وأما ابن عَديّ فعذره واضحٌ؛ إذْ بَيَّن خطتّه في كتابه «الكامل» حيث قال في مقدّمة الكتاب: «... وذاكرٌ في كتابي هذا كلَّ من ذُكر بِضَرْبٍ من الضّعف، ومن اختُلف فيهم، فجرحه البعض، وعدَّله البعض الآخرون، ومرجِّحٌ قولَ أحدهما مبلغَ علمي من غير محاباة، فلعلّ من قَبَّح أمرَه، أو حسّنه تحامل عليه، أو مال إليه، وذاكرٌ لكلّ رجلٍ منهم ممّا رواه ما يُضعَّف من أجله، أو يَلْحقه بروايته له اسْمُ الضّعف لحاجة النّاس إليها، لأقرِبَّه على النّاظر فيه»[3].

وقد لخّص الحافظ الذّهبي هذا المنهج بقوله: «يذكر في «الكامل» كل من تُكُلِّم فيه بأدنى شيء، ولوكان من رجال «الصّحيحين»، ولكنّه ينتصر له إذا أمكن، ويَروي في الترجمة حديثاً أو أحاديثَ مما استنكر للرّجل. وهو مُنصف في الرّجال بحسب اجتهاده»[4].

---

(١) انظر «الضعفاء» (٢/٢١٦).

(٢) «نزهة النظر» (ص٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٣) «مقدمة الكامل» (ج١/ الورقة ٢/أ) .

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «وكان مصنِّفاً حافظاً، له كتاب «الكامل في معرفة الضعفاء» في غاية الحسن، ذكر فيه كلَّ من تُكُلِّم فيه ولو كان من رجال «الصّحيح»، وذَكر في كل ترجمة حديثاً؛ فأكثر من غرائب ذلك الرّجل ومناكيره، ويَتَكلَّم على الرِّجال بكلام منصف».

ولهذا لما تعقّبه في ذكره عفّان في «الكامل» كما تقدّم قال - بعد ذلك -: «لكنّه أبدى أنّه ذكره لِيَذُبّ عنه...»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»: «لكنّه ما ذَكَره إلاّ لِيُبطلَ قولَ من ضعّفه»[3].

فإذا ثبت أنّ خطة ابن عَديّ لم تقتصر على ذكر من كان ضعيفاً عنده فَحَسْب، بل قد يذكر الرّجل في كتابه من أجل كلام بعضهم فيه لِيَذُبّ عنه، وينتصرَ له فلا وجه بعد ذلك لوصفه مُتَعَنِّتاً في ذكره بعض الثّقات في كتابه.

وصنيع ابن عَديّ في «الكامل» هو صنيع الحافظ الذّهبي نفسه في كتابه «ميزان الاعتدال» حيث قال في ديباجته: «وفيه من تُكُلِّم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقلّ تجريح، فلولا أنّ ابن عَديّ، أو غيرَه من مؤلِّفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشّخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرّأي أن أحذف اسم أحدٍ ممّن له ذكرٌ بتليينٍ مّا في كتب الأئمّة المذكورين، خوفاً من أن يُتَعَقّب علي، لا أنّي ذكرتُه لضعفٍ فيه عندي...»[4].

فإذا كان عذْرُ الحافظ الذّهبي - رحمه الله - في ذكره بعض الثقات في كتابه «ميزان الاعتدال» وجودَ كلام بعض الأئمّة فيه ولو بأدنى لينٍ، وأقل تجريح، وخوفاً من تَعَقُّبِ مُتَعَقِّبٍ عليه فهو العذر نفسه للحافظ ابن عَديّ في

(١) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ - ٣٨٠هـ ص٣٤٠).

(٢) انظر (ص٩٢٨).

(٣) انظر (ص٩٢٩).

(٤) (ص٢).

إيراده بعضَ الثقات في كتابه «الكامل». والله أعلم.

المبحث الثالث
بيان الغلط في الحكم على بعض التراجم بالانقطاع أو الاتصال

وبيان ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: تعقباته من حكم على بعض التراجم بالانقطاع أو الإرسال:

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عَمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله بن عمرو بن العاص» (ت١٨هـ) قال ابن عَدي: «وعَمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلاّ أنّه إذا روى عن أبيه، عن جده على ما نسبه أحمد بن حنبل[١] يكون ما يَرويه عن أبيه عن جدّه، عن النّبي ﷺ مرسلاً، لأنّ جدَّه عنده هو محمّد بن عبدالله بن عَمرو، ومحمّد ليس له صحبة»[٢].

فانتقد الحافظ الذّهبي هذا التفسير قائلاً: «الرّجل لا يعني بجده إلاّ جدّه الأعلى عبدالله ـ رضي الله عنه ـ، وقد جاء كذلك مصرَّحاً به في غير حديث، يقول: (عن جدّه عبدالله) فهذا ليس بمرسل، وقد ثبت سماعُ شعيب والدِه من جدّه عبدالله بن عمرو، ومن معاوية، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم. وما علمنا بشعيبٍ بأساً، رُبِّي يتيماً في حِجْر جدّه عبدالله، وسمع منه، وسافر معه، ولعلّه وُلِد في خلافة علي، أو قبل ذلك، ثمّ لم نجد صريحاً لعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده محمّد بن عبدالله، عن

---

(١) قال الفضل بن زياد: وسألت أحمد، قلت: عمرو بن شعيب هو ابن عبدالله بن عمرو؟ قال: «لا، ولكن هو عمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله بن عمرو «الكامل» (٥/ ١١٤).

(٢) «الكامل» (٥/ ١١٦).

النبي ﷺ، ولكن ورد نحوٌ من عشرة أحاديث، هيئتها: (عمرو بن شعيب عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو)، وبعضها: (عن عمرو، عن أبيه، عن جده عبدالله)، وما أدري: هل حفظ شعيب شيئاً من أبيه أم لا؟ وأنا عارفٌ بأنّه لازم جدّه وسمع منه»[1].

وقال ابن حِبَّان: «لا يجوز الاحتجاجُ عندي بشيءٍ رواه عن أبيه، عن جدّه، لأنّ هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلاً أو منقطعاً، لأنه: عَمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله بن عمرو، فإذا روى عن أبيه فأبوه شعيب، وإذا روى عن جده، وأراد عبدالله بن عمرو جدّ شعيب، فإنّ شعيباً لم يلق عبدَ الله بن عمرو، والخبر بنقله هذا منقطع، وإن أراد بقوله: عن جدّه، جدَّه الأدنى فهو محمّد بن عبدالله بن عمرو، ومحمّد بن عبدالله لا صحبة له، فالخبر بهذا النّقل يكون مرسلاً...»[2].

وتعقّبه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ قائلاً: «قد أجبنا عن هذا، وأعلمنا بأنّ شعيباً صحب جدّه وحمل عنه، ثمّ ساق بإسناده عن حماد بن سلمه عن ثابت البناني عن شعيب بن عبدالله بن عمرو، سمعت عبدالله بن عمرو يقول: «ما رُئي النبي ﷺ يأكل متّكئاً...»[3].

ثمّ قال الذّهبي: «فهذا شعيب يخبر أنّه سمع من عبد الله»[4].

وفي «تاريخ الإسلام»[5] ذكر قول أبي عبيد الآجري سُئل أبو داود، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، أحجّة؟ قال: «لا، ولا نصف حجة»[6].

فقال الذّهبي: «لا أعلم لمن ضعّفه مستنداً طائلاً أكثر من أنّ قوله: «عن

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٧٣).
(٢) «كتاب المجروحين» (٢/٧٢).
(٣) لم ترد في الكتب التسعة مصرحاً فيها بالسّماع.
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٧٥).
(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص٤٣٤).
(٦) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٧١ ـ ٧٢).

أبيه، عن جدّه» يحتمل أن يكون الضّمير في قوله: (عن جده) عائداً إلى جدّه الأقرب، وهو محمّد، فيكون الخبر مرسلاً، ويحتمل أن يكون جدَّه الأعلى، وهذا لا شيء، لأنّ في بعض الأوقات يأتي مُبَيَّنا، فيقول: «عن جدّه عبدالله بن عَمرو»، ثمّ إنّا لا نعرف لأبيه شعيب عن جدّه محمّد روايةً صريحةً أصلاً، وأحسب محمّداً مات في حياة عبدالله بن عمرو والده، وخلّف ولده شعيبا، فنشأ في حُجر جدّه، وأخذ عنه العلم، فأمّا أَخْذُه عن جدّه عبدالله فمُتَيَقَّن، وكذا أَخْذُ ولدِه عَمرو عنه فثابت...».

وقال أيضاً: «واختلف في سماعه من أبيه محمّد، ولم يختلف أهلُ المعرفة في سماعه من جدّه».

ثمّ قال: «وأمّا أبوه محمّد فَقَلَّ من ذكر له ترجمة، بل هو كالمجهول»[1].

وقد صرّح غيرُ واحدٍ بصحة سماع شعيب، من عبدالله بن عمرو:

أ ـ قال عليّ بن المديني ـ رحمه الله ـ: «قد سمع أبوه شعيبٌ من جدّه عبدالله بن عَمرو، وسمع منه ابنه عمرو بن شعيب، وعَمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح...»[2].

ب ـ وقال محمّد بن علي الجوزجاني الورّاق: قلت لأحمد بن حنبل: عمرو بن شعيب سمع من أبيه شيئاً؟ قال: «يقول: حدّثني أبي»، قلت: سمع من عبدالله بن عمرو؟ قال: نعم، أُرَاه قد سمع منه»[3].

٢ ـ وفي ترجمة «قتادة بن دعامة السدوسي البصري» (ت١١٨هـ) قال أبو داود: «قتادة لم يسمع من أبي رافعٍ شيئاً»[4].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٩٠هـ ص٨٢).

(٢) «التمهيد» (٣/ ٦٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٨ ـ ٦٩).

(٤) «سنن أبي داود» ـ كتاب الأدب ـ باب في الرّجل يدعى أن يكون ذلك إذنه ـ (٥/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧/رقم٥١٩٠).

فتَعَقَّبه الحافظ الذّهبي بقوله: «بل سمع منه، ففي «صحيح البخاري»[1]، حديثُ سليمان التميمي، عن قتادة، سمعت أبا رافع، عن أبي هريرة حديث: إنّ رحمتي غلبت غضبي»[2].

٣ ـ وفي ترجمة «حميد بن هلال بن هبيرة العدوي البصري» (بقي إلى قريب ١٢٠هـ) نقل الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ قول علي بن المديني: «لم يلق عندي أبا رفاعة العدوي[3]».

فتعقبه قائلا: «روايتُه عنه في «صحيح مسلم»[4]، وقَد أدركه، ثمّ هو رَجلٌ من قَبيلته ومعه في وَطَنِه»[5].

المطلب الثاني: تعقّباته مَن حَكَم على بعض التراجم بالاتصال وهي ليست كذلك:

من أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «القاسم بن عبد الرَّحمٰن الدمشقي الأموي مولاهم» (ت١١٢هـ): «يُرسل كثيرا عن قُدماء الصّحابة، كعليّ وتميم الدّاري وابن مسعود...».

ثمّ قال: «ذكر البخاريّ في «تاريخه»[6] أنه سمع علياً، وابن مسعود، وهو وهم من البخاري»[7].

---

(١) في كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ (١٣/٤٣٩/رقم٧٥٥٤)، وانظر «فتح الباري» (١١/٣١ ـ ٣٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٨٣)، انظر «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (٩٨ ـ ١٠٤).

(٣) أبو رفاعة هو: تميم بن أسد العدوي البصري الصحابي الجليل رضي الله عنه.

(٤) انظر: كتاب الجمعة ـ باب حديث التعليم في الخطبة ـ (٢/٥٩٧/رقم٨٧٦) وفيه: «... حدثنا حميد بن هلال قال: قال أبو رفاعة...».

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/٣١٠).

(٦) انظر «التاريخ الصغير» (١/٢٥٣).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٩٤).

وذكر أبو حاتم الرّازيّ أنّ روايته عن عليّ، وابن مسعود، وعائشة ـ رضي الله عنهم ـ مرسلة[1].

٢ ـ وفي ترجمة «مكحول أبي عبدالله الشامي» (ت١١٣هـ) عدّ الذّهبي جماعةً ممّن رووا عن مكحولٍ ثمّ قال: «ذكرهم صاحب التّهذيب شيخنا[2]، وذكر فيهم: الهيثم بن حُمَيد فَوَهِم، وإنما روى عن أصحاب مكحول، وكان يفتي بقوله ويدريه»[3].

ولم يذكر المزي في ترجمة «الهيثم بن حميد» مكحولاً من شيوخه[4].

٣ ـ وفي ترجمة «أبي مسلم عبد الرّحمٰن بن مسلم الخراساني» (قتل سنة ١٣٧هـ) قال ابن عساكر: «ذكر أبو الحسن محمّد بن أحمد بن القوّاس الوارّق في «تاريخه» أنّه قدم هو، وأبو مسلمة حفص بن سليمان المعروف بالخلاّل على إبراهيم بن محمّد الإمام، فأمرهما بالمصير إلى خراسان، وبالحُمَيْمَة[5] كان إبراهيم الإمامُ حينئذٍ سمع عكرمة مولى ابن عباس...»[6].

فتَعَقَّبه الحافظ الذّهبي قائلاً: «هكذا قال الحافظ أبو القاسم. وهذا غلطٌ لم يُدركه»[7].

ثمّ نقل عن ابن عساكر، أنّه ذكر جماعةً ممّن سمعوا من أبي مسلم الخراسانيّ وفيهم عبدالله بن المبارك[8].

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٧/ ١١٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٦٦ ـ ٤٦٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٥٧).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٣٧١).

(٥) الحُمَيمة بالتصغير، بلد من أرض الشّراة من أعمال عَمّان، في أطراف الشام كان منزل بني العباس. انظر «معجم البلدان» (٢/ ٣٠٧).

(٦) «تاريخ دمشق» (١٠/ ١٨٦ ـ ١٨٧).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٥٠).

(٨) انظر «تاريخ دمشق» (١٠/ ١٨٧).

فتَعَقَّبه بقوله: «ولا أدرك ابنُ المبارك الرّواية عنه، بل رآه»[1].

٤ ـ وقال في ترجمة «يونس بن محمّد بن مسلم البغدادي المؤدّب» (ت٢٠٨هـ): «وقد وهم صاحب الكمال[2] وزعم أنه روى عن عبد الوهاب بن بُخْت، وعبيد الله بن عمر، وهذا مستحيلٌ»[3].

فأمّا عبد الوهاب بن بخت فقد تقدّم أنّه توفي سنة ١١٣هـ، وبين وفاته ووفاة يونس بن محمّد المؤدّب خمسٌ وتسعون سنةً إذ توفي يونس سنة ٢٠٨هـ على أرجح القولين[4].

وأمّا عبيد الله بن عمر فأقصى ما قيل في سنة وفاته أنّها سنة ١٤٧هـ[5]، فبين وفاة الرّجلين نحوُ إحدى وستّين سنة. والله أعلم.

والمزّي لم يذكرهما في شيوخ يونس بن محمّد المؤدّب[6].

٥ ـ وقال في ترجمة «أبي كامل مظفّر بن مدرك البغدادي» (ت٢٠٧هـ): «وقد وهم ابن عَديّ وعدّه في شيوخ البخاري[7]»[8].

وقد سبقه المزّي إلى هذا التنبيه إذ قال: «وذكره أبو أحمد بن عَديّ في شيوخ البخاري، وذلك معدودٌ في أوهامه، فإنّ أوّل رحلة البخاري كانت سنة عشر ومئتين. والله أعلم»[9].

٦ ـ وقال في ترجمة «خليفة بن خيّاط العُصْفُري البصري»

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٥٠).
(٢) هو: أبو محمّد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ.
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٧٤).
(٤) انظر «تاريخ خليفة بن خياط» (ص٤٧٣)، و«الطبقات» لابن سعد (٧/ ٣٣٧)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٥١).
(٥) انظر «الطبقات» لابن سعد (القسم المتمم ص٣٦٦).
(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٤١).
(٧) انظر «أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه» (ص١٦٠ ـ ١٦١).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٢٧).
(٩) «تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٠٢).

(ت٢٤٠هـ): «ذكر شيخنا في «تهذيب الكمال»[1] أنه روى أيضاً عن حماد بن سلمة، فهذا وهم بيّن، فإنّ الرّجل لم يَلحق أيضاً السّماع من حماد بن زيد، وأُرَاه رآه»[2].

ونقل محقّق كتاب «تهذيب الكمال» تعليق الحافظ الذّهبي على نسخة الكتاب حيث قال: «لعله حمّاد بن أسامة، فإنّ خليفة رحل إلى الكوفة، وأول طلبه سنة نيف وثمانين»[3].

ووفاة حماد بن سلمة كانت سنة ١٦٧هـ على ما ذكره خليفة بن خيّاط نفسه[4].

وقوله: «لم يلحق أيضاً السّماع من حمّاد بن زيد...» يوضّحه أنّ وفاة حماد بن زيد كانت سنة ١٧٩هـ[5] أي قبل بداية طلب خليفة للعلم.

وأمّا قوله فيما نقل عنه محققّ «تهذيب الكمال»: «لعله حمّاد بن أسامة» فبعيد؛ لأنّ المزيّ في ترجمة حمّاد بن سلمة ذكر خليفة بن خيّاط في الرّواة عنه[6]، ثمّ إنّه في ترجمة حماد بن أسامة لم يذكر خليفة من الرّواة عنه[7].

٧ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن حكيم البصري المقوِّم» (ت٢٥٦هـ): «وفي تهذيب شيخنا[8] أنّه روى عن النّعمان بن عبد السلام الأصبهاني، ولم

---

(١) «تهذيب الكمال» (٨/ ٣١٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٧٣).

(٣) «تحقيق تهذيب الكمال» (٨/ ٣١٥/ حاشية رقم١).

(٤) انظر «تاريخه» (ص٤٣٩).

(٥) انظر «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٢٨٦)، و «العلل ومعرفة الرِّجال» (١/ ٥١٨ ـ ٥١٩، ٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ٢٥)، و«التاريخ الصغير» (٢/ ١٩٩).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٥٧).

(٧) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٢٢٠).

(٨) انظر «المصدر نفسه» (٣١/ ٢٧٤)، و (٢٩/ ٤٥٣).

يُدرك ذاك...»[1].

وعلّة ذلك: أنّ النعمان بن عبد السّلام قد توفي سنة ١٨٣هـ[2]، ويحيى بن حكيم كانت وفاته سنة ٢٥٦هـ[3]، وقد نَيّف على الثمانين[4]، فتكون ولادته إذن في حدود سنة١٧٤هـ، ومثله يبعد أن يسمع في هذا السّن، ممن لم يكن بلديّه كالنّعمان هذا فإنّه أصبهاني، ويحيى بن حكيم بصري. والله أعلم.

٨ ـ وقال في ترجمة «عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد المخزومي أبي زرعة الرّازيّ» (ت٢٦٤هـ) ـ عند ذكر شيوخه ـ: «وذكر شيخنا أبو الحجّاج، فيهم أبا عاصم النّبيل[5]، وهذا وَهْم لم يُدركه، ولا سمع منه، ولا دخل البصرة إلاّ بعد موته بأعوام»[6].

ووفاة أبي عاصم النّبيل كانت في سنة ٢١٢هـ على أرجح الأقوال[7]، وأبو زرعة إنما دخل البصرة بعد سنة٢٣٠هـ أو فيها[8]، أي بعد وفاة أبي عاصم النّبيل، بنحو ثماني عشرة سنة. والله أعلم.

٩ ـ وفي ترجمة «أحمد بن عبد الجبار العُطاردي» (ت٢٧٢هـ) قال الذّهبي: «وفي «تهذيب الكمال»[9]، أنّ أبا داود روى عن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٩٩).
(٢) انظر «طبقات المحدثين» لأبي الشيخ بن حيان (٢/ ٥).
(٣) انظر «الثقات» (٩/ ٢٦٦).
(٤) انظر «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥١٥).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/ ٩٠).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٦٦).
(٧) انظر «التاريخ» لخليفة بن خياط (ص٤٧٤)، و «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٢٩٥)، و«التاريخ الكبير» (٤/ ٣٣٦)، و«التاريخ الصغير» (٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦).
(٨) انظر «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٤٠).
(٩) انظر (١/ ٣٧٩) قال المحقق: «في حاشية الأصل من قول المصنف: لم أقف على روايته عنه ولا ذكره أبو القاسم في شيوخ النبل».

العطاردي، ولم يصحّ ذلك؛ بل ذلك من زيادات أبي سعيد الأعرابي عن العطاردي»[1].

ويدخل في هذا نقدُه لبعض الأئمة في عَدِّهم راوياً في غير طبقته، فمن ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عمرو بن دينار الجمحي مولاهم المكيّ» (ت١٢٦هـ) قال الذّهبي: «ذكره الحاكم في كتاب «مزكّي الأخبار»، فقال: «هو من كبار التّابعين» كذا قال! ولم يُصب؛ فإنّ كبار التّابعين: علقمة والأسود، وقيس بن أبي حازم، وعبيد بن عمير المكي، وسعيد بن المسيب، وكثير بن مرّة، وأبو إدريس الخولاني، وأمثالهم.

وأوساط التابعين، كعُروة، والقاسم، وطاووس، والحسن، وابن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، فبالجَهد حتى يُعَدّ عمرُوبن دينار في هذه الطبقة، وإلاّ فالأوْلى أنّه من طبقةٍ تابعةٍ لهم، كثابت البُنَاني، وأبي إسحاق السّبيعي، ومكحول، وأبي قَبيل المعافري، ونحوهم، إلاّ أن يكون أبو عبدالله عَنَى بقوله: إنّه من كبارهم في الفضل والجلالة فهذا ممكن...»[2].

٢ ـ وقال في ترجمة «صالح بنِ كيسان المدني»: «وَهم الحاكم وهمين في قولة، فقال: «مات زيد بن أبي أُنيسة وهو ابن ثلاثين سنة، وصالح بن كيسان وهو ابن مئة ونيّف وستّين سنة، وكان قد لقي جماعةً من الصّحابة، ثمّ تلمذ بعدُ للزّهري، وتلقن عنه العلم وهو ابن تسعين سنة، ابتدأ بالعلم وهو ابن سبعين سنة.

والجواب: أنّ زيداً مات كهلاً من أبناء أربعين سنة أو أكثر. وصالح عاش نيّفاً وثمانين سنة ما بلغ التّسعين، ولو عاش كما زعم أبو عبدالله لَعُدّ في شباب الصحابة فإنّه مدني، ولكان ابن نيّف وثلاثين سنة وقت وفاة النّبي ﷺ. ولو طلب العلم ـ كما قال الحاكم ـ وهو ابن سبعين سنة لكان

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٥٩).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/٣٠١).

قد عاش بعدها نَيِّفاً وتسعين سنة، ولسمع من سعد بن أبي وقّاص، وعائشة، فتلاشى ما زعمه»[1].

المبحث الرابع
بيان الغلط في الخلط بين ترجمتين

ويحصل مثل هذا الغلط من طريقين:

الطريق الأولى: أن يحصل ذلك بسبب ورود الراوي في الإسناد مهملا، أو منسوبا إلى ما يشترك معه فيه غيره، فيقع الخلط بينهما:

من أمثلة ذلك:

١ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن نافع الصّائغ» (ت٢٠٦هـ) قال الذّهبي: «قد أخطأ الإمام أبو أحمد بن عَديّ في ترجمته[2] خطأً لا يحتمل منه، وذلك أنّه لم يرو في ترجمته سوى حديثٍ واحدٍ، فساقه بإسناده إلى عبد الوهّاب بن بُخْت المكّي، عن عبدالله بن نافع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، فذكر حديثاً، ثمّ إنّه قال: «وإذا روى عن عبدالله، مثلُ عبد الوهاب بن بُخت يكون ذلك دليلاً على جلالته، وهو رواية الكبار عن الصّغار».

قال الحافظ الذّهبي: «من أين يُمكن أن يروي عبدالله بن نافع الصّائغ، عن هشام، ولم يأخذ عن أحدٍ حتى مات هشام[3]؟!.

ومن أين يمكن أن يحدّث عبد الوهاب عن الصائغ، وإنما ولد الصّائغ بعد موت عبد الوهاب بأعوامٍ عديدة[4]؟!.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/٤٥٦).

(٢) انظر «الكامل» (٤/٢٤٢).

(٣) توفي هشام سنة ١٤٦هـ على أغلب الأقوال، انظر «طبقات خليفة بن خياط» (ص٢٦٧ ـ ٣٢٧)، و«تاريخه» (ص٤٢٣)، و «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤١ ـ ٤٢).

(٤) توفي عبد الوهاب بن بخت سنة١١٣هـ، وولد عبدالله بن نافع الصائغ سنة نيف وعشرين ومئة. انظر «الطبقات» لخليفة بن خياط (ص٢٨١)، و«التاريخ الصغير» (١/ ٣٠٨)، و «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٧٢).

وإنما عبدالله بن نافع المذكور في الحديث مولى ابن عمر، مات قديماً في دولة أبي جعفر المنصور[1]»[2].

٢ ـ وفي ترجمة «محمّد بن وهب بن عطيّة السُلَمي الدّمشقي» قال ابن عَدي: حدّثنا عيسى بن أحمد بن يحيى الصَّدفي بمصر، ثنا الرّبيع بن سليمان الجيزي، ثنا محمّد بن وهب الدّمشقي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا مالك بن أنس، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أوّل ما خلق الله القلم، ثمّ خلق النُّون وهي الدّواة...».

قال ابن عَدي: «وهذا بهذا الإسناد باطلٌ منكر»[3].

ثمّ قال ابن عَدي: «ولمحمّد بن وهب بن عطية غير حديث منكر، ولم أرَ للمتقدِّمين فيه كلاماً، وقد رأيتهم قد تكلّموا فيمن هو خير منه»[4].

قال الذّهبي: «صدق ابن عَدي، لكن محمّد هو آخر قرشي، نزل مصر، ويكنّى أبا عمرو، وذكره ابن منده، فَوَهِم في نسبه، ثمّ ذكر أنّه مولى قريش، وأنّه منكر الحديث».

ثمّ قال الذّهبي: «ذكر الاثنين ابنُ عساكر[5].

وابن القرشيّ محمّد بن وهب بن مسلم، روى عن سعيد بن عبد العزيز، وعبدالله بن العلاء بن زبر، والوليد بن مسلم.

روى عنه الجيزي، ويحيى العلاف، ويحيى بن عثمان، المصريون».

ثمّ قال: «ليس بثقة، والأوّل ثقة»[6].

---

(١) ذلك في سنة١٥٤هـ انظر «الطبقات» لابن سعد (القسم المتمم ـ ص٤٠٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤).

(٣) «الكامل» (٦/ ٢٦٩).

(٤) «المصدر نفسه» (٦/ ٢٧٠).

(٥) انظر «تاريخ دمشق» (١٦/ ٩٤، ٩٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٧٠).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «صدق ابن عَديّ، لكن محمّد بن وهب، ليس هو بالسّلمي، بل هو - إن شاء الله - القرشي الذي نزل مصر، وهو أسنّ من السّلمي ألا ترى أن الرّاوي عنه هو الرّبيع الجيزي، والرّبيع لم يَرحل؟ وما كان أبو حاتم والدّارقطني يثنيان على رجل يَروي مثلَ هذا الحديث الموضوع[2].

وممن خلّط فيه الحافظ ابن منده، فقال[3]: محمّد بن وهب بن سعيد بن عطيّة مولى قريش يكنّى أبا عمرو، منكر الحديث سكن مصر».

وفي «ميزان الاعتدال»[4] ترجمة «محمّد بن وهب الدّمشقي» علّق على صنيع ابن عَديّ قائلاً: «فأخطأ حيث جعل اسم جدّه عطيّة، فإنّ الذي جدُّه عطيّة آخر، وهو أبو عبدالله السّلمي، الذي أخرج له البخاريّ عن الذّهلي عنه، عن محمّد بن حرب[5]، له رواة أيضاً عن الوليد، وبقيّة، وحدّث عنه الرّمادي، وأبو حاتم، وجماعة...

وأمّا الضّعيف فهو محمّد بن وهب بن مسلم القُرشي الدّمشقي، ذكره ابن عساكر، بعد ابن عطيّة...».

والطريق الثانية: أن يحصل ذلك لعدم معرفة الناقد بالفرق بين ترجمتين:

من أمثلة ذلك:

١ - ما جاء في ترجمة «العلاء بن زياد بن مطر» قال الذّهبي: «فأمّا العلاء بن زياد فشيخ بصري يروي عن الحسن، وروى عنه حمّاد بن زيد،

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ - ٢٣٠هـ ص٤٠٠).

(٢) قال عنه أبو حاتم: «صالح الحديث» «الجرح والتعديل» (٨/ ١١٤)، وقال الدارقطني: «ثقة» «سؤالات الحاكم» (ص٢٧٣).

(٣) انظر «تاريخ دمشق» (١٦/ ٩٥).

(٤) (٤/ ٦١).

(٥) انظر «صحيح البخاري» - كتاب الطب - باب رقية العين - (١٠/ ١٩٩/ رقم٥٧٣٩).

وروى له النّسائي، وقد جعل شيخنا أبو الحجاج الحافظ الترجمتين واحدة[1]، ولا يستقيم ذلك»[2].

وقال في «الكاشف»[3]: «والعلاء بن زياد آخر، له عن الحسن، وعنه حماد بن زيد، خلطهما شيخنا المزي». وأشار إلى إخراج النّسائي له في «سننه».

يشير الحافظ الذّهبي في هذين النصّين إلى التّفريق، بين العلاء بن زياد بن مطر أبي نَصر العدوي، الذي أرسل عن النّبي ﷺ، ومعاذ بن جبل، وأبي ذر، وأبي هريرة، ـ رضي الله عنهم ـ، روى عن الحسن البصري وغيره. وعنه: قتادة، ومطر الورّاق، وهشام بن حسان، وبين العلاء بن زياد شيخ بصري آخر، واعتبره متأخِّراً عن الأوّل[4].

وقد روى البخاري مُعلَّقاً فقال[5]: «وقال مؤمَّل: حدّثنا حماد بن زيد، حدّثنا أيوب ويونس، وهشام، ومعلّى بن زياد عن الحسن.

ورواه النّسائي[6] عن حماد بن زيد عن أيوب، ويونس، والعلاء بن زياد، عن الحسن.

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «قال العجلي: الحديث إنما هو عن المعلّى بن زياد ـ بميم مضمومة في أوّله، وتشديد اللام ـ. وكذلك علّقه البخاري من طريقه. وكذا رواه غير واحد عن حماد بن زيد، عنه... ولم يرو حماد بن زيد، عن العلاء بن زياد شيئاً، ووفاة العلاء بن زياد، قد ذكرها ابن سعد في ولاية الحجاج[7] زاد ابن حِبّان: كان ثقة وله

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٩٧ ـ ٥٠٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٠٦).
(٣) (٢/ ١٠٤).
(٤) انظر «تذهيب التهذيب» (ج٣/ ق٢/ الورقة ١٢٤).
(٥) انظر «صحيحه» ـ كتاب الفتن ـ باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما ـ (١٣/ ٣١ ـ ٣٢/ رقم٧٠٨٣).
(٦) في «سننه» ـ كتاب تحريم الدم ـ باب تحريم القتل ـ (٧/ ١٢٥/ رقم٤١٢٣).
(٧) «الطبقات» (٧/ ٢١٨).

أحاديث[1]، وأرّخه خليفة أيضاً. سنة ٩٤هـ[2]، ولم يذكر المؤلف (يعني المزي) في الرّواة عنه أحداً من طبقة حمّاد بن زيد، وحمّاد بن زيد ليس معروفاً بالإرسال، ولا التّدليس، والصّواب ما ذكرنا إن ـ شاء الله ـ.

ثمّ رأيت بخطّ بعض المحدِّثين في هامش نسخة من التّهذيب، التي بخطّ المهندس نقلاً عن المؤلِّف ما نصُّه هكذا: «وقع في هذه الرِّواية «عن العلاء بن زياد» في أصل سهل بن بشر من (كتاب المحاربة)، وتبعه ابن عساكر، وهو خطأ، والصّواب: المعلى كما وصله مسلم[3] وعلّقه البخاري فبان خطأُ من قال فيه: العلاء بن زياد، وإن النّسائي لم يخرج للعلاء شيئاً»[4].

والذي حدا بالحافظ الذّهبي إلى اعتبار العلاء بن زياد الوارد في رواية النّسائي شخصاً آخر هو أنّ حماد بن زيد يصغر عن الرِّواية، عن العلاء بن زياد بن مطر، وعليه: فلا بدّ أن يكون الوارد في سند النّسائي شخصاً آخر غير ابن مطر، فأفرد له ترجمة في «سير أعلام النبلاء»، و«الكاشف»، و«تذهيب التهذيب»، وخَطّأَ المزّي في عدم التّفريق بين الشّخصين[5].

٢ ـ وفي ترجمة «حبيب بن الشّهيد التجيبي المصريّ أبي مرزوق» قال

---

(١) لم ترد في المطبوع من «الثقات» (٥/٢٤٦) هذه الزيادة التي أشار إليها ابن حجر. وحدد ابن حِبّان سنة وفاته بأنها سنة أربع وتسعين.

(٢) انظر «الطبقات» (ص٢٠٢) وفيها: «ومن بني عَديّ بن عبد مناة... والعلاء بن زياد بن مطرف مات سنة أربع وتسعين»، ولعله هو (ابن مطر)، فتصحف إلى (بن مطرف). والله أعلم.

(٣) في «صحيحه» ـ كتاب الفتن وأشراط الساعة ـ باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما ـ (٤/ ٢٢١٣ ـ ٢٢١٤/رقم٢٨٨٨).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٨٢).

(٥) انظر «تحقيق الكاشف» (٢/ ١٠٤/ حاشية رقم٤٣٣١).

الذّهبي: «لم يفرّق البخاري، ولا ابن أبي حاتم بينه وبين صاحب الترجمة مولى قُريبة»[1].

يقصد بصاحب الترجمة: حبيب بن الشّهيد بن أبي شهيد البصريّ مولى قُريبة (ت١٤٥هـ) وقد جاءت ترجمة، أبي مرزوق التُّجيبي المصريّ، عرضا في ترجمته، للإشارة إلى خَلْط البخاري وابن أبي حاتم بين الترجمتين.

أمّا البخاري فقال في «تاريخه الكبير»[2] في ترجمة «حبيب بن الشّهيد البصري»: «حدّثني حسن، قال: ثنا عبدالله بن يحيى، قال: أخبرنا سعيد بن أبي أيوب، عن محمّد بن عبد الرَّحمٰن عن حبيب بن الشهيد أبي مرزوق: قال عمر» يعني ابن عبد العزيز.

ويُلاحظ أنّ البخاري ساق هذه الرِّواية، الوراد فيها حبيبُ بن الشّهيد أبو مرزوق في ترجمة ابن الشهيد البصريّ، مما يدلُّ على عدم تفريقه بينهما.

وهذه الرِّواية قد رواها أبو سعيد بن يونس في «تاريخه» فقال: «حدّثني أبي، عن جدّي، قال حدثني ابن وهب، قال حدّثني سعيد بن أبي أيوب، عن محمّد بن القاسم المرادي، عن أبي مرزوق حبيب بن الشّهيد مولى تُجيب أنّه قال لامرأته: لستِ منّي بسبيلٍ ألبتّة. فاختلف عليه العلماء في ذلك، فركب إلى عمر بن عبد العزيز فديّنه في ذلك»[3].

قال أبو الحجاج المزّي: وهذا صريح أنّه غير البصري، وأن الرَّاوي عنه هذه القصّةَ واحدٌ وقول ابن وهب أولى فإنّه أثبت من البُرُلُّسي[4].

ويحتمل أن يكون أحدُهما نسب الرَّاوي عنه في روايته عنه إلى أبيه،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٥٧)، سبق إلى بيان غلط البخاري هذا الخطيبُ البغدادي في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (١/ ٨٥).

(٢) (٢/ ٣٢٠).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦).

(٤) هو: عبدالله بن يحيى الوارد ذكره، فيما أسنده البخاري من هذ القصة.

ونسبه الآخر إلى جدّه، فيكون القولان[1] صحيحين. والله أعلم»[2].

وأمّا ابن أبي حاتم فقال: «حبيب بن الشهيد أبو مرزوق مولى قُريبة»[3].

وقد تبع المزيَّ في توهيم البخاري، وابن أبي حاتم في خَلْطِهما بين الترجمتين الحافظُ ابنُ حجر[4]، والعلاّمة المعَلِّمي[5] رحمهما الله.

٣ ـ وقال في ترجمة «أبي حذيفة إسحاق بن بِشر البخاريّ» (ت٢٠٦هـ): «خَلّط ابن حِبّان[6] ترجمة هذا بترجمة إسحاق بن بشر الكاهلي الكوفي أحدِ الهلكى أيضاً»[7].

وقال في «ميزان الاعتدال»[8] ـ بعد نقله كلامَ ابن حِبَّان في أبي حذيفة ـ: «... لكن خَلَّط ابن حِبَّان ترجمته بترجمة الكاهلي، ولم يذكر الكاهلي».

٤ ـ وذكر ترجمة «الليث بن عاصم أبي زرارة القتباني المصري» (ت٢١١هـ) ثمّ قال: «أمّا الليث بن عاصم بن العلاء الخولاني الحُدَاني ـ بِضَمٍّ وَخِفَّةٍ ـ فشيخٌ آخر، روى عن أبي قَبيل المعافري، وأبي الخير الجيشاني.

وروى عنه: ابن وهب، ويحيى بن يزيد المرادي، وغيرهما من طبقة شيوخ القتباني.

---

(١) يعني: قول عبدالله بن يحيى البُرُلُّسي: «عن محمّد بن عبد الرّحمٰن»، وقول ابن وهب: «عن محمّد بن القاسم المرادي».

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٧٦).

(٣) «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٠٢).

(٤) انظر «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٢٩).

(٥) انظر تعليقه على «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١ ـ هامش رقم٢)، وتعليقه على «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ هامش رقم٣).

(٦) انظر «كتاب المجروحين» (١/ ١٣٥).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٧٩).

(٨) (١/ ١٨٥).

وقد خلط الترجمتين صاحب «تهذيب الكمال»[1].

وهذا الذي نسبه الذّهبي إلى الحافظ المزّي من الخَلْط بين الترجمتين، لم يظهر لي من مطالعة «تهذيب الكمال»، بل الموجود فيه التّمييزُ بين الترجمتين؛ فقد ذكر أوّلاً ترجمة اللّيث بن عاصم بن كليب أبي زرارة القتباني المصري، ثمّ قال: «وللمصريين شيخٌ آخر يقال له: ليث بن عاصم بن العلاء بن مُغيث... الخولاني، ثمّ الحُدَاني أبو الحسن المصري...»[2].

ثمّ قال في آخر الترجمة: «ذكرناه للتمييز بينهما»[3].

وإنما وقع الخلط بين التّرجمتين عند ابن أبي حاتم[4]، وابن حِبّان[5]، والله أعلم.

لكن قال الذّهبي في «تاريخ الإسلام»[6] ترجمة «الليث بن عاصم أبي زرارة القتباني المصري»: «قال ابن أبي حاتم: «ليث بن عاصم أبو زرارة القتباني روى عن أبي قَبيل، وأبي الخير الجيشاني، وعنه: ابن وهب، وأبو شريك، يحيى بن يزيد المصري، وأبو الطاهر بن السرح».

ثمّ قال الذّهبي: «فهذا الذي ذكره ابن أبي حاتم آخر أكبر من صاحب الترجمة، وهذا عجيب.

وأمّا شيخنا المزي فَخَلَّط بين الترجمتين، أعني: الذي ذكره ابن أبي

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/١٨٨ ـ ١٨٩).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٨٨ ـ ٢٩٠).

(٣) «المصدر نفسه» (٢٤/٢٩١).

(٤) انظر «الجرح والتّعديل» (٧/١٨١).

(٥) انظر «الثقات» (٩/٢٩).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص٣٥٩).

حاتم بليث ابن عاصم بن العلاء الخولاني الحُدَاني - بالضم والتخفيف - والظّاهر أنّهما واحد، وهم ابن أبي حاتم في نسبته وكنيته، مات قبل ابن وهب».

والمفهوم من كلام الحافظ الذّهبي أنّ الذي ذكره ابن أبي حاتم هو نفسه ليث بن عاصم الخولاني الحُداني، وإنما وقع الوهم من ابن أبي حاتم في نسبته وكنيته حيث قال: «أبو زرارة القتباني».

فتوهّم الذّهبي أنّ الحافظ المزي فرّق، بين من ذكره ابن أبي حاتم وبين الخولاني، فحكم عليه بالتخليط بين الترجمتين.

والظّاهر من كلام المزّي أنّه لم يَهِمْ في ذلك، بل سياقه يدلُّ على أنّه عارفٌ باتّحاد الترجمتين بدليل إيراده كلامَ ابن أبي حاتم في ترجمة الخولاني نفسه، بعد سياقه كلامَ أبي سعيد بن يونس في نسبة صاحب التّرجمة عنده بأنّه (خولاني)، ثمّ ذكر كلامَ ابن أبي حاتم الوارد فيه تكنيته بـ(أبي زرارة)، ونسبته بأنّه (القتباني)، ثمّ تعقّبه بقوله: «كذا قال ابن أبي حاتم! وما ذكره ابن يونس أولى فإنّه أَخْبرُ بأهل بلده. والله أعلم»[1].

وهذا صريحٌ في معرفة المزّي بكون الترجمتين واحدة، وإنما حصل التخليط من ابن أبي حاتم في النسبة والكنية. والله أعلم[2].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٩١).

(٢) من أمثلة هذا الوجه أيضاً:

- ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٠٧، ٤٠٨) ذكر الذّهبي ترجمة «كثير بن سليم الضبي المدائني» ثمّ ذكر ترجمة «كثير بن عبدالله السامي الأبُلّي البصري» ثمّ قال: «وقال ابن حِبّان هما واحد، فوهم» انظر كلام ابن حِبّان في «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٢٣).
- وفي (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٣٦٣، ٣٦٤) ذكر معاوية بن يحيى الصدفي، وأشار إلى أن ترجمته تقدمت، وهو ضعيف، ثمّ ذكر معاوية بن يحيى الطرابلسي، وهو أقوى من الأول، ثمّ قال: «وقد خَبّط ابن حِبّان، وخلط ترجمة هذا بهذا في كتاب «الضعفاء»» انظر «كتاب المجروحين» (٣/ ٣). =

....

= • وفي (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص١٣٥، ١٣٦) ذكر ترجمة «خالد بن عبد الرَّحمٰن الخراساني المروذي، نزيل ساحل دمشق» ثمّ ذكر بعده ترجمة «خالد بن عبد الرَّحمٰن بن خالد بن سلمة المخزومي المكي»، ثمّ قال: «وقد جعله ابن عَديّ والذي قبله واحدا، وفرّق بينهما العُقيلي، وهو الصواب» انظر «الكامل» (٣/٣٦ ـ ٣٩)، و «الضعفاء» (٢/٨، ٩ ـ ١٠).

كما انتقد الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ من جعل ترجمة رجل واحد ترجمتين، فمن ذلك:

• ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٣٦٣هـ) ترجمة «عقبة بن عبدالله الرفاعي الأصم» قال الذّهبي: «وقد فرق ابن أبي حاتم بين عقبة بن عبدالله الرفاعي وبين عقبة بن عبدالله الأصم، وقال: قال أبي: عقبة بن الأصم لين الحديث» ثمّ قال الذّهبي: «هما واحد وهو ضعيف» انظر «الجرح والتّعديل» (٦/ ٣١٤ ـ ٣١٥).

• وفي (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤١٨، ٤١٩) ترجمة «محمّد بن أبان بن صالح القرشي الكوفي»، وذكره أيضاً باسم: «محمّد بن أبان الجعفي الكوفي» قال: «نعم، هما واحد، تبين لي ذلك، وهو صاحب الترجمة، وأصله من العرب، أصابه سباء في الجاهلية، وولاؤه لقريش، وقيل: بل تزوج في الجعفيين فنسب إليهم... وقد فرقهما، وعملهما اثنين ابن أبي حاتم، وهما واحد» انظر «الجرح والتّعديل» (٧/ ١٩٩، ٢٠٠).

• وفي (حوادث ووفيات سنة ٣٠١ ـ ٣١٠هـ ص١٣٣) ترجمة «أحمد بن زنجويه بن موسى المخرمي القطّان» قال الذّهبي: «وكان ثقة، وذكر الخطيب أحمد بن عمر بن زنجويه المخرمي القطّان، وأنه توفي سنة أربع وثلاث مئة، وفرق بينه وبين هذا، وهما واحد إن شاء الله» انظر «تاريخ بغداد» (٤/٢٧٨، ١٦٤ ـ ١٦٥).